الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

الرؤية ومحاور العمل

٢٠١٧

المجلس القومي للمرأة
١١ شارع عبد الرزاق السنهوري – مدينة نصر
هاتف: ٣٦٠٧٣٩٩٦ (١٠) ٢٠+

عنوان الكتاب
الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠
الرؤية ومحاور العمل

الطبعة الأولى
مارس ٢٠١٧

إن الواجـــب الوطني والمسئولية أمام التاريخ تحتم علينا أن نسرع الخطى في تمكين المرأة، والحفاظ على حقوقها ووضعها في المكانة التي تليق بقيمتها وقدراتها وتضحياتها على مدار التاريخ،

التزاماً بالدستور المصري الذي يعبر عن إرادة الشعب المصري والذي رسخ قيم العدالة والمساواة، وإعمالاً لما جاء به من مبادئ تكافؤ الفرص، وما كفله للمرأة مـن حقـوق،

واتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجيتها للتنمية المستدامة التي تسعى لبناء مجتمع عادل، يضمن الحقوق والفرص المتساوية لأبنائه وبناتـه من أجل أعلى درجات الاندماج الاجتماعي لكافة الفئات،

وإيماناً من الدولة المصرية، بأن الاستقرار والتقدم لن يتحققا إلا من خلال ضمان مشاركة فاعلة للمرأة في كافة أوجه العمل الوطني،

وفي إطار إعلان عام ٢٠١٧ عاماً للمرأة فإننى قررت تكليف الحكومة وكافة أجهزة الدولة والمجلس القومي للمرأة، باعتبار استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠ هي وثيقة العمل للأعوام القادمة لتفعيل الخطط والبرامج والمشروعات المتضمنة في هذه الاستراتيجية.

من كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي

في الاحتفال بالمرأة المصرية ٢٠١٧

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

تقديم

تخوض مصر اليوم معركة مصيرية لإعادة البناء على أسس جديدة بعد ثورتين أفرزتا تطلعات مشروعة نحو حياة أفضل لكافة المصريين ومستقبل يليق بالمكانة الحضارية لمصر وبطموحات بناتها وأبنائها. هذا المسعى النبيل يستدعي شحذ همم المصريين كلهم، رجالاً ونساءً وحشد طاقاتهم الكاملة لتحقيق التنمية الشاملة على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، والتي لا غنى عنها لتتبوأ مصر مكانة تستحقها بجدارة في مصاف الدول المتقدمة.

فدون تمكين حقيقي يتيح للمرأة فرصة تحقيق ذاتها، ومن ثم يحرر طاقاتها للعطاء ويدعم مشاركتها بيسر وأمان، لا يكتمل أي جهد تنموي ولا ينجح في تحقيق أهدافه. ولهذا فإن تمكين المرأة لا يمثل شأناً أو مطلباً خاصاً بالنساء وحدهن، وإنما هو ضرورة عامة لكل المصريين من أجل بناء وطن قوي متماسك واثق في مستقبله.

في هذا السياق كان للمجلس القومي للمرأة شرف السعي لخلق حوار مجتمعي واسع النطاق من أجل تطوير هذه الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، تتوافق حولها كافة القوى الوطنية والأجهزة المعنية في الدولة، في ظل إرادة سياسية حاسمة في دعمها للمرأة المصرية، وعازمة على المضي بجدية في تفعيل كل ما من شأنه تمكينها وتأهيلها للعب دورها باستحقاق في تنمية وإعلاء شأن الوطن.

كما تأتي الاستراتيجية لتترجم على أرض الواقع دستور توافق المصريون حوله، حرص في مواده على ترسيخ المساواة في الحقوق والتكافؤ في الفرص كأسس لبناء المجتمع، وعلى إلزام الدولة المصرية بالقضاء على كافة أشكال التمييز، وكفالة الحقوق الأساسية والحماية والرعاية للمرأة في كافة ربوع الوطن.

وتتسق الاستراتيجية بشكل كامل مع روح وتوجهات "رؤية مصر٢٠٣٠" واستراتيجيتها للتنمية المستدامة، وتتكامل مع محاور عملها التي تسعى إلى بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص، ويحقق أعلى درجات التماسك والتكاتف والاندماج بين أبنائه وبناته. كما تتسق مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تبنتها دول العالم كمنهاج تنموى متكامل

وتصدر الاستراتيجية في مستهل عام ٢٠١٧ والذي أعلنه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عاماً للمرأة المصرية، ويمتد الأفق الزمني لتنفيذها حتى عام ٢٠٣٠. وتشمل الاستراتيجية على أربعة محاور عمل متكاملة وهي التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية، فضلاً عن العمل الجاد على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة، وتعزيز سبل حصولها على حقوقها القانونية. وتحدد الاستراتيجية مجموعة من التدخلات المفصلية التي من شأنها، إذا تضافرت الجهود من أجل نجاحها، أن تحدث النقلة النوعية المطلوبة لتحقيق الانطلاقة الكبرى التي يصبو إليها كل مصري ومصرية.

ونأمل في هذه السنوات الفارقة في بناء مستقبل الوطن أن تحظى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية بدعم كامل من كل طوائف المجتمع ومن كافة قطاعات الدولة لتحقق مقاصدها لنساء مصر في كل ربوع الوطن لكي يعم الخير على الجميع ولا يتخلف أحد عن ركب التنمية.

مايا مرسي

رئيسة المجلس القومي للمرأة

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN'S STRATEGY

المحتويات

١- مقدمة	٣
٢- مبررات إطلاق استراتيجية وطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠	٨
٣- منطلقات الاستراتيجية	١٠
٤- منهجية إعداد الاستراتيجية	١٣
٥- رؤية وأهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠	١٩
٦- محاور عمل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠	٢١
المحور الأول: التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة	٢٣
المحور الثاني: التمكين الاقتصادي	٣٠
المحور الثالث: التمكين الاجتماعي	٣٨
المحور الرابع: الحماية	٤٦
٧- الشركاء في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية	٥٥
٨- عوامل حرجه لنجاح الاستراتيجية	٥٦
٩- المتابعة والتقييم	٦٠
١٠- مصادر البيانات	٦٢

قائمة الجداول

جدول (١) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة ٢٧

جدول (٢) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاقتصادي ٣٥

جدول (٣) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاجتماعي ٤٢

جدول (٤) مؤشرات قياس الأثر لمحور الحماية ٥١

قائمة الأشكال

شكل (١) محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ ٢٢

شكل (٢) تطور تمثيل المرأة في البرلمان (١٩٧٩ - ٢٠١٥) (٪) ٢٣

شكل (٣) تمثيل المرأة في برلمان ٢٠١٥ ٢٤

شكل (٤) الهدف العام والأهداف التفصيلية لمحور التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة ٢٦

شكل (٥) الهدف العام والأهداف التفصيلية لمحور التمكين الاقتصادي ٣٤

شكل (٦) الهدف العام والأهداف التفصيلية لمحور التمكين الاجتماعي ٤١

شكل (٧) الهدف العام والأهداف التفصيلية لمحور الحماية ٥٠

المقدمة:

تتقدم مصر بخطى واثقة نحو بناء مستقبل جديد لكافة بناتها وأبنائها على أسس جديدة فرضتها التحولات الجذرية التي عايشها المجتمع المصري منذ عام ٢٠١١. ويمكن للعمل الجاد على تمكين المرأة المصرية بشكل حقيقي الذي يشمل القاعدة العريضة من النساء، ويضمن مشاركتهن الكاملة ويحرر طاقاتهن الكامنة، أن يسهم في بناء مصر الحديثة، وفي تحقيق تنمية مستدامة في كل ربوعها. فالتنمية المستدامة تشمل عملية تغير مجتمعي يتيح فرصاً حقيقية وغير منقوصة لجميع النساء لاكتساب القدرات البشرية التي تمكنهن من توسيع خياراتهن لتحقيق الذات ولخدمة الوطن.

وقد حققت مصر خلال السنوات الأخيرة إنجازات هامة في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، تمثل أهمها في صدور الدستور المصري (إطار ١) الذي يتضمن نصوصاً عديدة تكفل لها الفرص المتكافئة ويمنع التمييز الذي يمكن أن يمارس ضدها ويضمن لها الحماية، وتأتي هذه النصوص المنصفة انتصاراً للدور التنويري الذي حملت شعلته مصر على مر العصور. وقد نتج عن تفعيل الدستور حصول المرأة المصرية على نسبة تمثيل في مجلس النواب هي الأعلى منذ إنشاء البرلمان المصري، وكفل لها ربع مقاعد المجالس المحلية، كما شغلت المرأة المصرية لأول مرة منصب المحافظ. وعلى الصعيد الاجتماعي فقد تضاءلت الفجوة بين الجنسين في الالتحاق المدرسي وتراجعت مستويات وفيات الأمومة، كما تم إدخال عدد من التعديلات على قوانين الأحوال الشخصية وتغليظ العقوبات القانونية في جرائم الختان والتحرش. ولكن على الرغم من هذه الإنجازات لازال أمام المجتمع المصري تحدٍ كبير لتمكين القاعدة العريضة من نساء مصر، وهو ما يتطلب استراتيجية متكاملة وطموحة تشارك في تفعيلها كل فئات المجتمع ومؤسساته.

إطار ١: الدستور المصري لعام ٢٠١٤

المرجعية الأساسية لتحقيق المساواة والعدالة والحماية

جاء الدستور المصري -والذي تمت الموافقة عليه بنسبة ٩٨٪ في استفتاء شعبي- معبراً عن تطلعات الشعب المصري نساءً ورجالاً في تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد نصت ديباجة الدستور على أن الشعب المصري، المواطنات والمواطنون، هم السيد في وطن سيد، وهذا الدستور هو دستورهم، يعبر عن إراداتهم. وقد شمل الدستور عدة مواد تنص على العدالة والمساواة فتنص المادة ٨ من الدستور على التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن حياة كريمة للمواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون. كما تنص المادة ٥٣ من الدستور على أن «المواطنون لدي القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوي الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي». كما اعتبر الدستور أن التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. وألزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، كما نص على إنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة التمييز.

وقد وضع الدستور أساساً قوياً لمواجهة التمييز ضد المرأة بما نص عليه في المادة ١١ والتي رتبت أربعة التزامات تجاه المرأة وهي: أن «تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية»؛ وأن «تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها»؛ وأن «تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل»؛ وأن «تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً». هذه المادة يمكن أن تنتج نقلة نوعية في وضع المرأة المصرية إذا ما ترجمت إلى قوانين يتم إعمالها بجدية.

وقد نص الدستور في المادة ٢١٤ على وجود المجلس القومي للمرأة مع مجموعة أخرى من المجالس على أن "يبين القانون كيفية تشكيل كل منها، واختصاصاتها" كما نصت المادة على أن "تتمتع تلك المجالس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بها، وبمجال أعمالها"، كما منح الدستور المجلس في نفس المادة الحق في "إبلاغ السلطات عن أي انتهاك يتعلق بمجال عمله".

ولا شك أن النصوص التي تضمنها الدستور تعد أساساً صلباً لاستراتيجية طويلة الأجل لتحقيق الحماية للمرأة من كافة أشكال العنف والتمييز الذي قد يمارس تجاهها، تلتزم بها المؤسسات الحكومية على نحو مؤسسي ومستدام لا يرتبط بتغير المسئولين، وتلتزم بها المجالس النيابية باعتبارها توجه أجمع عليه الشعب المصري، ويلتزم بها القطاع الخاص باعتبارها الضمان لتحقيق نمو احتوائي يشارك الجميع في صنعه وفي قطف ثماره وبالتالي يحرص الجميع على استدامته، ويلتزم بها المجتمع المدني باعتبارها تعكس تطلعاته.

وبالإضافة إلى الإصلاح التشريعي الذي يترجم النص الدستوري، فإن تدخلات الدولة لمنع التمييز ضد المرأة يمكن أن تكون على درجة عالية من التأثير إذا ما استكملت بتدخلات على المستوى المحلي تتولاها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فالتآزر بين الدولة والفاعلين الآخرين غير الحكوميين هو الذي سيُحدث التغيير في الهياكل والأعراف الاجتماعية التي تؤدي إلى استمرار عدم العدالة بين الجنسيْن في مصر، وبالتالي يمكن تضييق الفجوة بين تطلعات وآمال النساء وواقعهن.

المقدمة

وتجدر الإشارة إلى أن وضع المرأة في أي مجتمع إنما يمثل محصلة تفاعل بين العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتشابك بطريقة مركبة. فهناك رواسب ثقافية لها أثر حاسم في إنتاج التمييز ضد المرأة، وهناك بني مجتمعية تؤثر بشكل خاص في أنساق التنشئة والتعليم والعلاقات الأسرية وديناميكية التعامل بين أفراد المجتمع، وهناك العديد من العوائق القانونية التي تحول دون تمام تمتع النساء بحقوقهن الموضوعية الكاملة.

ويعكس عدد من المؤشرات التي تُصدرها المؤسسات الدولية بصفة دورية وضع المرأة والتطور الذي يطرأ عليه عبر الزمن والفروق القائمة بين الدول، ويمكن أن تكون هذه المؤشرات مفيدة في الوقوف على وضع المرأة في مصر، سواء لتقييم وضع مصر النسبي بين دول العالم، أو للتعرف بشكل موضوعي على مردود الجهود المبذولة لتمكين المرأة والقضاء على التمييز ضدها وحمايتها. وتشير مقارنة وضع المرأة في مصر بوضع المرأة في العديد من الدول النامية وفقاً لأهم مؤشرات تمكين المرأة ومؤشرات المساواة بين الجنسين (إطار ٢) إلى تراجع موقع مصر على المستوى العالمي. وتعكس المؤشرات المتوافرة الحاجة إلى تضافر الجهود من أجل تمكين المرأة، مع أهمية أن تعمل جهود التمكين على كافة الأصعدة بالتزامن والتوازي، نظراً للتفاعل الحتمي بين متطلبات ونتائج التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة. ومع التسليم بضرورة أن يكون التمكين على كافة الأصعدة، إلا أن التمكين الاقتصادي يجب أن تكون له الأولوية في السنوات القادمة في ضوء تحليل وضع مصر النسبي في منظومة المؤشرات الدولية، وفي ضوء تدني نسب المشاركة في النشاط الاقتصادي ومعدلات تشغيل الإناث والتي كشفت عنها المسوح الوطنية التي تم إجراؤها في السنوات الأخيرة.

وإيماناً بأن استقرار الدولة وتقدمها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مشاركة المرأة في المجال العام كفاعل أساسي، قاد المجلس القومي للمرأة باعتباره الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة المصرية عملية تشاركية واسعة لوضع هذه الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، على نحو يتجاوب مع روح الدستور المصري ٢٠١٤، ومع التوجه العام لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، ويتوافق كذلك مع التزام مصر بأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة كأساس للتنمية حتى عام ٢٠٣٠.

إطار ٢: وضع المرأة في مصر في منظومة المؤشرات الدولية

دليل الفوارق بين الجنسين (Gender Inequality Index) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يقيس هذا الدليل الفارق في الفرص بين المرأة والرجل، ويعتمد على خمسة متغيرات في مجالات الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل، وكلما انخفضت قيمة المؤشر يدل ذلك على انحسار الفجوة بين الجنسين. ومن بين ١٥٦ دولة شملها الدليل لعام ٢٠١٤، جاءت مصر في الترتيب الـ ١٣١ وبلغت قيمة المؤشر ٠,٥٧٣. وبتحليل قيم المؤشر على مستوى مناطق العالم الجغرافية نجد أن قيمة المؤشر في مصر تعكس تراجعاً مقارنةً بمتوسطات كل مناطق العالم باستثناء جنوب الصحراء الأفريقية، حيث بلغت قيمة المؤشر ٠,٣٠ في منطقة أوروبا وأسيا الوسطى، و٠,٣٣ في شرق أسيا، و٠,٤٢ في أمريكا اللاتينية، و٠,٥٤ في جنوب أسيا وفي الدول العربية، لتتساوى مصر مع متوسط دول جنوب الصحراء الأفريقية والذي بلغ متوسط قيمة المؤشر في دوله ٠,٥٧٥.

مؤشر فجوة النوع الاجتماعي - المنتدى الاقتصادي العالمي

في عام ٢٠١٦، وضع هذا المؤشر مصر في الترتيب ١٣٢ بين ١٤٤ دولة شملها القياس، وبلغت قيمة المؤشر ٦١٪. ويتكون المؤشر من أربع مؤشرات فرعية تعكس الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي. وقد جاء مؤشر الصحة في وضع أفضل نسبياً حيث احتلت مصر الترتيب الـ ٩٥ على مستوى العالم وبلغ قيمة المؤشر ٩٧٪، يليه مؤشر التعليم في الترتيب الـ ١١٢ وبلغت قيمة المؤشر ٩٥٪، أما التمكين السياسي فجاء في الترتيب الـ ١١٥ وبلغ قيمة المؤشر ٩٪، وجاءت المشاركة الاقتصادية والفرص في آخر القائمة لتضع مصر في الترتيب الـ ١٣٢ ما بين ١٤٤ دولة ولتصل قيمة المؤشر إلى ٤٤٪.

وتتبنى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ تعريفاً لتمكين المرأة، يتأسس على عناصر خمس، هي:

١. أن تقدر المرأة لذاتها وتثق في إمكاناتها؛

٢. أن تتوفر للمرأة الخيارات ويكون لها الحق في تحديد خياراتها؛

٣. أن يكفل للمرأة الحق في النفاذ إلى والحصول على الفرص والموارد؛

٤ . أن يكون للمرأة الحق في تملك القدرة على التحكم في مقدرات حياتها؛

٥ . أن تكون للمرأة القدرة على التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي ايجابياً.

كما ترتكز الاستراتيجية على قناعة بأن تمكين المرأة يعتبر إضافة إلى رصيد المجتمع من خلال زيادة قدرة المجتمع كله على المنافسة على المستوى العالمي والاقليمي.

وتستهدف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ تعزيز وضع المرأة في إطار ونهج شامل يأخذ في اعتباره المراحل والأدوار المختلفة خلال دورة حياة المرأة، والتي تضع عليها أعباء اجتماعية واقتصادية متغيرة، تحتاج معها إلى مساندة مجتمعية تمكنها من المساهمة في تنمية الوطن دون إخلالها بمسئولياتها الأسرية.

ولا يجب النظر إلى الاستراتيجية باعتبارها منهج عمل للمعنيين بقضايا التميز على أساس الجنس وقضايا المرأة والمساواة فحسب، بل هي خارطة طريق للمجتمع المصري بكل شرائحه ويعتمد نجاحها على المشاركة الفاعلة لكل فئاته، وخاصةً الرجال والشباب، إلى جانب كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها التنفيذية.

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

٢- مبررات إطلاق استراتيجية وطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠:

لأن الدستور الذي أقره الشعب المصري بأغلبية ساحقة أرسى بناءً اجتماعياً قوياً يضمن للمرأة المصرية الحصول على حقوقها دون تمييز ويفسح المجال للتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويكفل لها الحماية من كافة أشكال العنف أو الممارسات الضارة التي قد تتعرض لها. وقد أكدت مقدمة الدستور على أن للشعب حق في صنع مستقبله، وهو وحده مصدر السلطات وأن الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، وللمواطنين وللأجيال القادمة السيادة في وطن سيد،

ولأن رؤية مصر ٢٠٣٠ (إطار ٣) ترتكز على بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة بين الجنسين وبضمان الحقوق والفرص المتساوية من أجل أعلى درجة من الاندماج الاجتماعي وبتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية من خلال المساواة في الحقوق والفرص؛

ولأن الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (إطار ٤) يركز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والقضاء على كافة أشكال التمييز أو العنف أو الممارسات الضارة بكافة أشكالها، إلى جانب المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للمرأة في كافة المجالات دون إقصاء من خلال حصول المرأة على الموارد الاقتصادية وحقوق الملكية والخدمات المالية، وذلك في إطار التشريعات الحاكمة؛

ولأن باقي أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تعتمد على تمتع جميع الرجال والنساء بالحقوق المتساوية في رأس المال المادي ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وهو ما يتطلب تبني وتنفيذ ومتابعة وتقييم سياسات جديدة تدمج جهود تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في كافة نواحي التنمية؛

ولأن المجتمع المصري شهد خلال العقود القليلة الماضية تحولات في الثقافة المجتمعية السائدة تحاول إعادة إنتاج منظومة من القيم السلبية التي تحمل في طياتها نظرة دونية تجاه المرأة، وهو ما يضيف إلى التحديات التي تواجه جهود تمكين المرأة وينعكس أيضاً على زيادة

موجات العنف ضد المرأة وامتهان كرامتها، فضلاً عن انتهاز البعض الفرصة لتوظيف نصوص دينية بشكل مجافي لروح الدين بغرض تقليص مساهمة المرأة في المجال العام وحصر دورها في الحياة على الزواج والإنجاب؛

لهذه الأسباب كان السعي لتطوير استراتيجية جديدة لتمكين المرأة المصرية، يمكن أن تتوافق حولها كافة طوائف المجتمع المصري، تعبر عن تطلعاتهم، ويشارك في صياغتها كافة الشركاء ويكونوا مسئولين عن تحقيق أهدافها وعن متابعة وتقييم برامجها.

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

٣ـ منطلقات الأستراتيجية:

١. الاعتماد على المرجعيات الوطنية والدولية، وهي الدستور المصري ٢٠١٤، واستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٥ وأقرتها مصر؛

٢. الاستجابة لاحتياجات المرأة المصرية، دون إغفال التفاوتات حسب محل الإقامة وحسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحسب العمر، وتلبية احتياجات الفئات الأضعف في المجتمع؛

٣. تبني المدخل الحقوقي باعتباره المنطلق الأساسي للاستراتيجية؛

٤. تبني النهج التشاركي في إعداد الاستراتيجية وفي تنفيذها، وتوسيع دائرة المشاركة بما لا يغفل أي من الشركاء؛

٥. تأسيس آلية للمتابعة والتقييم المعتمدين على المنهج العلمي والمعلومات والبيانات المحدثة، كحجر زاوية لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

إطار٣: استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)

دمج قضايا المرأة في محاور العمل لتحقيق التنمية المستدامة

بحلول عام ٢٠٣٠، مصر ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة المصريين.

وتتبنى الاستراتيجية محاور للعمل تندرج تحت الأبعاد الثلاث لمفهوم التنمية المستدامة:

في كل محور من المحاور تم صياغة غاية عامة ومجموعة من الأهداف الاستراتيجية، ومؤشرات قياس الأهداف والبرامج والمشروعات.

ولم تضع رؤية مصر ٢٠٣٠ محور مستقل لقضايا المرأة، بل تم الإشارة إلى قضايا المرأة بصورة قطاعية في كافة المحاور لكن دون الدخول في تفصيلات. وبالتالي كان لزاماً أن تنطلق استراتيجية المرأة من رؤية مصر ٢٠٣٠ ومن محاورها المختلفة حتى تعكس استراتيجية المرأة كل ما يخص وضع المرأة في رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتضم رؤية مصر ٢٠٣٠ محوراً للعدالة الاجتماعية يهدف إلى الوصول في ٢٠٣٠ إلى:

"مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويُوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، ويشمل ذلك منع التمييز ضد المرأة وضمان حصولها على كافة حقوقها".

إطار ٤: أهداف التنمية المستدامة

"توافق دولي حول تمكين المرأة وتحقيق المساواة كحجري زاوية للتنمية المستدامة"

أعلنت الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والذي يضم ١٧ هدفاً، وقد كانت مصر من بين ١٩٣ من الدول التي تبنت أهداف التنمية المستدامة، والتي تضم هدفاً مستقلاً للمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات وهو الهدف الخامس، ويشمل الغايات التالية:

١. القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
٢. القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
٣. القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
٤. الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.
٥. كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وضمان تكافؤ الفرص لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
٦. تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصةً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.
٧. اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.
٨. ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.
٩. القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الحصول على الموارد الاقتصادية، ويشمل ذلك حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات والنفاذ إلى الخدمات المالية والموارد الطبيعية، والحصول على حقها في الميراث وفقاً للقوانين الوطنية.

وبالإضافة إلى الهدف الخامس يوجد إشارة لوضع المرأة في العديد من الأهداف الأخرى كالهدف الأول الخاص بالفقر والذي تنص غاياته على ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل متناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠. والهدف الرابع الخاص بالتعليم والذي تنص غاياته على ضمان حصول كل الفتيات على تعليم أساسي بجودة عالية، والقضاء على الفجوات بين الإناث والذكور في كافة مراحل التعليم ودعم حصول المرأة على التعليم الفني والتدريب.

٤ـ منهجية إعداد الاستراتيجية:

انتهجت عملية تطوير الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ منهاجاً علمياً مبني على الأدلة، مع الحرص على التشاور مع الأطراف المعنية الأساسية، وعلى توسيع رقعة المشاركة من قبل المعنيين الأساسيين والفئات المستهدفة، كما يلي:

- تمت مراجعة عدد من الاستراتيجيات لعدد من الدول والمنظمات الدولية بهدف التعرف على أسس صياغة كل منها، كما تم الرجوع إلى عدد من الدراسات المتوفرة لدراسة حالة المرأة المصرية، والاعتماد على مجموعة من المسوح والدراسات التي أجريت خصيصاً في إطار الإعداد للاستراتيجية لتوفير بيانات ومعلومات حول مجموعة من الموضوعات المتعلقة بالمرأة المصرية.
- شارك في إعداد المسودة الأولية للاستراتيجية عدد من الخبراء والمسؤولين التنفيذيين من خلال مشاورات عقدت خصيصاً لذلك الغرض خلال إعداد الاستراتيجية،
- اعتمدت الاستراتيجية على الأسلوب التشاركي، فتم إجراء عدد كبير من اللقاءات الجماعية والفردية شملت طائفة واسعة من مختلف فئات المواطنين، وخاصةً من النساء لاستعراض الأهداف العامة للاستراتيجية وللحصول على تغذية مرتدة حول أفضل سبل تحسين وضع المرأة في مصر.

أولاً: الدراسات والمسوح المرجعية

١. مراجعة الاستراتيجيات الدولية

تم استعراض الخبرات الدولية الخاصة بتطوير استراتيجيات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع التركيز على الدول التي تواجه سياقات تنموية مشابهة لمصر، وإن كانت على درجات متفاوتة في السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من ثم شهدت استراتيجياتها تنوعاً في طرق الصياغة، وفي النطاق والأهداف، وكذلك في الهيكل العام والمحاور الأساسية والقضايا ذات الأولوية التي تم إدماجها في تلك المحاور، ناهيك عن عمليات المتابعة والترتيبات المؤسسية وعمليات الشراكة التي تضمن تفعيل الاستراتيجية. ومن مراجعة الاستراتيجيات التي تم استعراضها لوحظ ما يلي:

- عدم وجود تماثل في الهيكل بين الاستراتيجيات؛

- احتوت صياغة الاستراتيجيات على أهداف أو مناطق تأثير/نتائج ومحاور أو مناطق تدخل، مع ذكر الخطوات العملية بعد ذلك؛
- تمت صياغة الاستراتيجيات بناءً على عملية تشاور مع الشركاء من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- اعتمدت الاستراتيجيات على دراسات وتقارير صاغها خبراء في مرحلة التحضير، أو على أخرى كانت موجودة سلفاً؛
- أكدت الاستراتيجيات على أنه برغم التقدم الذي تم تحقيقه مازالت هناك فجوات يجب معالجتها من أجل تجسير فجوة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- اعتبرت جميع الاستراتيجيات أن السعي إلى المساواة بين الجنسين هو هدف في حد ذاته وأحد محركات التنمية، وحتى عندما كان التوجه الأساسي للاستراتيجية اقتصادي الطابع، أكدت الوثائق على أن إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية من شأنه أن يؤدى إلى نتائج تنموية اجتماعية الطابع؛
- اتفقت جميع الاستراتيجيات على أن مواجهة العنف تجاه المرأة هو أحد المحاور الرئيسية للعمل؛
- تشابهت الاستراتيجيات المختلفة إلى حد كبير من حيث المضمون، وانطلقت من مرجعيات متقاربة منها الوثائق الدولية لحقوق الإنسان المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، وبالأهداف الإنمائية للألفية (الهدف الثالث) وأهداف التنمية المستدامة (الهدف الخامس)، مع إشارة بعض الاستراتيجيات إلى الالتزامات القومية والإقليمية.

٢. مراجعة الالتزامات الدولية

تم مراجعة الاتفاقيات والإعلانات الدولية التي التزمت مصر بتنفيذها وذلك لضمان وفاء الاستراتيجية المصرية بها، مع الأخذ في الاعتبار المواد التي قد تكون مصر قد تحفظت عليها، وتشمل هذه الاتفاقيات ما يلي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والذي شاركت مصر في صياغته بصفتها عضو مؤسس في هيئة الأمم المتحدة؛
- العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٨٠[1]؛

(١) تحفظت مصر عند التصديق على المادة ١٦ والمادة ٢٩ من الاتفاقية لتعارضها مع الشريعة الإسلامية أو لتعارضها مع السيادة الوطنية.

- اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٩٠؛
- الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لعام ١٩٩٣؛
- برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤؛
- إعلان ومنهاج عمل بيجين بشأن المرأة لعام ١٩٩٥.

كذلك كانت مصر من الدول التي تبنت مفهوم التنمية المستدامة ومن ثم أدمجت الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥) - والتي تشمل الهدف الخاص بتمكين المرأة - في خطط التنمية الوطنية، كما تلتزم مصر بأهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦-٢٠٣٠) والتي أفردت هدفاً خاصاً بتمكين وحماية المرأة وأدمجت تحقيق المساواة بين الجنسين في معظم الأهداف الأخرى. وجاءت استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" معبرة عن هذا التوجه والذي يكتمل بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

٣. دراسة احتياجات المرأة المصرية

استندت الاستراتيجية إلى دراسة ميدانية أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠١٦ في إطار الإعداد للاستراتيجية للتعرف على الواقع الفعلي للمرأة في مصر، واحتياجاتها، والمعوقات التي تحد من استفادتها من الخدمات المقدمة، إلى جانب طرح حزمة من الرؤى والآليات لرسم سياسات من شأنها تحسين وضع المرأة المصرية. وقد تم جمع البيانات من عينة قومية ممثلة للأقاليم الجغرافية الرئيسية وهي المحافظات الحضرية، ومحافظات الوجه البحري، ومحافظات الوجه القبلي، والمحافظات الحدودية، حجمها ٣٠٠٠ سيدة من بين الإناث اللاتي تبلغ أعمارهن ١٨ سنة فأكثر.

٤. دراسة التمكين القانوني للمرأة

في دراسة أجراها مركز البحوث الاجتماعية عام ٢٠١٦ حول التمكين القانوني للمرأة المصرية وبخاصةً المرأة الريفية، تم حصر القوانين الحالية، ثم تحليل المعلومات والقوانين وتأثيرها على المرأة وفحص السبل الفعلية التي تساند المرأة كأداة للتعويض من خلال الوسائل الرسمية، والتحقق من الإجراءات والموارد التي تُمكن المرأة من الوصول إلى العدالة الاقتصادية غير الرسمية، مع اقتراح أفكار وبرامج وسياسات وأدوات لتذليل الصعوبات التي تحرم المرأة من الوصول إلى العدالة الاقتصادية مثل الميراث والحق في الملكية. كما شملت الدراسة إجراء مجموعة من المقابلات الفردية والجماعية المتعمقة حيث تم إجراء ١٥ مقابلة فردية مع المهتمين بقضايا تمكين المرأة، و١٢ مقابلة جماعية مع ذكور وإناث ممن تعرضوا لموضوعات التمكين القانوني للمرأة،

بالإضافة إلى ١٥ دراسة حالة مع سيدات تعاني من مشكلات تخص التمكين القانوني في المجال الاقتصادي، وبلغ عدد المشاركين في هذه الدراسة حوالي ١٦٠ شخص.

ثانياً: اللقاءات التشاورية

١. حلقات النقاش حول التمكين الاقتصادي

ضمن دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية التي أجراها المركز المصري للدراسات الاقتصادية في ٢٠١٦ تم إجراء مجموعة من حلقات النقاش أخذاً في الاعتبار اختلاف البعد الجغرافي بين محافظات مصر، حيث تم إجراء الحلقات في ١٣ محافظة مثلت أقاليم الجمهورية المختلفة هي القاهرة، والإسكندرية، والسويس، وبورسعيد، والغربية، والقليوبية، ودمياط، والبحيرة، والفيوم، وأسيوط، وقنا، والأقصر، وجنوب سيناء. وتنوعت خصائص المشاركات من حيث محل الإقامة، والسن، والحالة التعليمية، والحالة العملية والمهن التي تمارسها المشاركات. واهتمت حلقات النقاش بالبعد الإنساني في الحصول على المعلومة والاستماع إلى التجارب الشخصية للفتيات والسيدات المشاركات حول الدخول في سوق العمل، تأثير البيئة المحيطة (التقاليد والأعراف، إتاحة المعلومات، محل الاقامة، إتاحة التمويل)، وكذا الصعوبات التي واجهتهن، وكيفية التغلب على هذه الصعوبات حسب ظروف كل سيدة.

٢. اللقاءات التشاورية مع متخذي القرار والشركاء

تم عقد لقاءات فردية وجماعية مع صانعي السياسات ومتخذي القرار بالمستوي المركزي واللامركزي واشتمل ذلك على عدد من الوزراء ومساعدي الوزراء والمحافظين وأعضاء مجلس النواب، بهدف تضمين رؤيتهم في استراتيجية المرأة والتعرف على الجوانب التي تسهم في صياغة رؤية تمثل كافة أطراف المجتمع. كما عقدت لقاءات تشاورية مكثفة مع ممثلي المجتمع المدني شملت ممثلي الجمعيات النسائية والتنموية وممثلي النقابات وأعضاء المجلس القومي للمرأة على المستوى المركزي وعلى مستوى الفروع. شملت اللقاءات التشاورية ما يلي:

- ثلاثة (٣) لقاءات جماعية مع ١٨ من أعضاء البرلمان المصري؛
- لقاءات مع ثمانية (٨) وزراء، هم وزراء التربية والتعليم، والقوى العاملة، والتضامن الاجتماعي، والبيئة، والهجرة، والشباب، والثقافة، والعدل، بالإضافة إلى مقابلات مع مساعدي الوزراء؛

- ثلاث عشرة (١٣) مقابلة فردية مع محافظي القاهرة، والإسكندرية، والقليوبية، والجيزة، والإسماعيلية، والسويس، والغربية، والبحيرة، والفيوم، والمنيا، وأسوان، ومطروح، وجنوب سيناء؛
- عشرة (١٠) مقابلات جماعية مع ممثلي الجمعيات الأهلية والنقابات، حضرها أكثر من ١٨٠ شخص؛
- لقاءات مع الجمعيات الأهلية الأعضاء في منتدى منظمات المجتمع المدني، حضرها حوالي ٣٠ ممثل للجمعيات.
- لقاءات مع أعضاء فروع المجلس القومي للمرأة في المحافظات، حضرها ما يزيد عن ٥٠٠ من الأعضاء.

كما قامت لجان المجلس المتخصصة والتي تضم ٢٥٥ خبيرة وخبير بدراسة مسودة الاستراتيجية وتم توظيف التغذية الراجعة في النسخة النهائية من الاستراتيجية، كما تم طرح الاستراتيجية للنقاش من خلال منتدى منظمات المجتمع المدني.

ثالثاً: المشاركة المجتمعية والتواصل الجماهيري

١. حملة طرق الأبواب

شملت حملة طرق الأبواب التي نظمها المجلس القومي للمرأة خلال ٢٠١٦ بهدف التواصل المباشر والوصول إلى أكبر قاعدة من النساء زيارة ٣٩٣ من القرى والنجوع والمناطق المهمشة في كافة محافظات مصر (٢٧ محافظة)، ووصلت لما يناهز ٧٢ ألف من النساء من مختلف الفئات العمرية وساهمت في التعرف بشكل مباشر على مشاكلهم والوقوف على أهم احتياجاتهم.

٢. حملات التواصل الجماهيري لرفع الوعي

ساهمت حملات التوعية التي نظمها المجلس القومي للمرأة خلال ٢٠١٦ اعتماداً على وسائل الاتصال الجماهيري، عبر شاشات التلفاز ووسائط التواصل الاجتماعي على الإنترنت، واللقاءات الجماهيرية، في الوصول إلى أعداد كبيرة من الفئات المستهدفة، ووفرت لهم الفرصة لتوصيل صوتهم والتعريف باحتياجاتهم.

فقد حققت حملة "التاء المربوطة، سر قوتك" أكثر من ٤٠ مليون مشاهدة عبر وسائط التواصل الاجتماعي وشارك من خلالها ما يقارب نصف المليون بآرائهم من خلال قنوات الاتصال المباشر، كما وصلت حملة "١٦ يوم لمكافحة العنف ضد المرأة" التي اعتمدت على الاتصال المباشر من خلال اللقاءات الجماهيرية لحوالي ١٩،٠٠٠ سيدة على المستوى الوطني.

٣. التواصل من خلال المؤسسات التعليمية

أتاحت أنشطة المجلس الرامية للتواصل مع الشباب من الذكور والإناث في الجامعات والمدارس الفرصة للوصول إلى أعداد كبيرة منهم في مختلف المحافظات لمعرفة آرائهم في المحاور المختلفة للاستراتيجية، وشملت تلك الأنشطة أكشاك التواصل المستمر في خمس جامعات (وصلت حوالي ١٠,٠٠٠ طالب وطالبة)؛ وندوات توعية؛ وأنشطة رياضية وفنية في الجامعات، وفي مدارس ثانوية في ثلاث محافظات في الصعيد شاركت فيها حوالي ٢٣٠٠ طالبة.

٤-التواصل الجماهيري لفروع ولجان المجلس القومي للمرأة

وفرت الأنشطة والبرامج التنفيذية المتعددة التي تنفذها فروع المجلس في كل محافظات الجمهورية فضلاً عن أنشطة التوعية بالمشاركة السياسية وأنشطة التوعية التي يقوم بها مكتب الشكاوى فرصاً عديدة للتواصل المستمر مع ما يزيد عن ٥٦،٠٠٠ من النساء والفتيات، وسمحت بخلق حوار متراكم حول أهم القضايا التي تشغلهن وما ترينه من أنجح السبل للتعامل معها، وهو ما كان له مردود مباشر في صياغة محاور عمل هذه الاستراتيجية.

كذلك نظمت لجنة المرأة ذات الإعاقة بالمجلس، مع عضوات فروع المحافظات الممثلات لذوات الإعاقة، ورشة عمل متخصصة، مدعومة باستبيان مفصل للوقوف على احتياجات المرأة ذات الإعاقة والحواجز القائمة لتمكينهن من الاندماج الكامل في المجتمع.

استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

٥ـ رؤية وأهداف الأستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠:

الرؤية

بحلول عام ٢٠٣٠ تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها التي كفلها الدستور، ويحقق لها حماية كاملة ويكفل لها - دون أي تمييز - الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها وتحقيق ذاتها، ومن ثَم القيام بدورها في إعلاء شأن الوطن.

أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

في المقام الأول تسعى الاستراتيجية إلى التأكيد على التزام مصر بحقوق المرأة ووضعها موضع التنفيذ وفقاً لما أقرته المواثيق الوطنية وعلى رأسها دستور ٢٠١٤، والاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية التي التزمت بها مصر. كما تسعى الاستراتيجية إلى الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمرأة المصرية، خاصة المقيمة في ريف الوجه القبلي، والفقيرة، والمعيلة، والمسنة، والمعاقة، باعتبارهن الفئات الأولى بالرعاية، عند وضع الخطط التنموية من أجل توفير الحماية الكاملة لهن والاستفادة الكاملة من الطاقات والموارد البشرية والمادية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص كما نص عليه الدستور.

وفي سبيل ذلك، تركز الاستراتيجية على تحقيق:

١. **التمكين السياسي للمرأة وتعزيز أدوارها القيادية** من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها، بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلي، ومنع التميز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية وتهيئة النساء للنجاح في هذه المناصب؛

٢. **التمكين الاقتصادي للمرأة** من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة؛

٣. **التمكين الاجتماعي للمرأة** من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة؛

التمكين الاجتماعي من خلال مساعدة النساء على الحصول على حقوقهن في المجالات المختلفة، وتوفير خدمات التعليم والصحة للمرأة، وكذلك مساندة المرأة التي تعيش في ظروف صعبة بما في ذلك المرأة المسنة والمعاقة، وتمكين الشابات وزيادة مشاركهن الاجتماعية.

٤. **حماية المرأة** من خلال القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات، بما في ذلك كافة أشكال العنف ضد المرأة، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف العمل الجاد على :

- تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة من خلال القضاء على كافة أوجه الإساءة التي تواجه المرأة المصرية وتصحيح الصورة الذهنية التي تشكلها وسائل الإعلام عن المرأة المصرية؛
- تبني كافة فئات المجتمع لتمكين المرأة كمسؤولية جماعية، وتشجيعهم على المشاركة في تحقيق ذلك وخاصةً من قبل الرجال والشبان.
- مساندة المرأة في الحصول على حقوقها القانونية كاملة ودون إبطاء، مع إعطاء اهتمام خاص للمرأة المهمشة والفقيرة والمعاقة، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية بالصورة التي تضمن حصولها على حقوقها وتعظم فرص زيادة الترابط الأسري؛
- تجديد الخطاب الديني فيما يتعلق بدور المرأة في المجال العام وأهليتها لتقلد المناصب العامة، وذلك في إطار تحديث الخطاب الديني ليتوافق مع متطلبات العصر.

٦ـ محاور عمل الأستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠:

يتطلب تحقيق رؤية وأهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ العمل من خلال أربعة محاور وهي:

- التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة؛
- التمكين الاقتصادي؛
- التمكين الاجتماعي؛
- الحماية.

وتعكس محاور الاستراتيجية الأهداف التفصيلية لمحاور رؤية مصر ٢٠٣٠ المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك أهداف التنمية المستدامة. كما راعت محاور استراتيجية المرأة تغطية كل أهداف التنمية المستدامة سواء الهدف الخامس الخاص بالمساواة بين الجنسين أو تلك التي تضم غايات تتعلق بوضع المرأة.

ولكل محور من المحاور الأربعة تتناول الاستراتيجية:

- الوضع الحالي،
- الهدف العام والأهداف التفصيلية،
- التدخلات والبرامج التي من شأنها تحقيق الهدف العام والأهداف التفصيلية،
- مؤشرات قياس التقدم نحو تحقيق النتائج المستهدفة في ٢٠٣٠ تأسيساً على القيم الحالية للمؤشرات.

ونظراً للدور الهام الذي يلعبه كل من التشريعات، والثقافة (القيم والعادات والتقاليد)، والمعلومات، في تشكيل وتحسين وضع المرأة في مصر فقد تم تضمينها بصورة قطاعية في كل محور من المحاور الأربعة.

تتضمن المرحلة الثانية من إعداد الاستراتيجية وضع خطط تنفيذية لكل محور تترجم السياسات والبرامج إلى خطط وإجراءات بمدى زمني محدد، وبدراسة لتحديد الموارد المادية والبشرية اللازمة. ستحدد الخطط التنفيذية كذلك كافة الشركاء الفاعلين الذين تعتبر إسهاماتهم حاسمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية كما ستحدد آليات التشبيك والتنسيق بين هؤلاء للتأكد من تنفيذ الخطط بصورة فعالة. وأخيراً ستعين الخطط التنفيذية إجراءات محددة للمتابعة والتقييم وسبل توفير البيانات والمعلومات اللازمة.

شكل (١) محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠

المحور الأول: التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة

الوضع الحالي

حصلت المرأة المصرية لأول مرة على حق التصويت والترشح لعضوية البرلمان بموجب دستور ١٩٥٦، لتكون المرأة المصرية هي أول من حصلت على هذا الحق في المنطقة العربية، ورغم هذه الريادة إلا أن مؤشرات التمكين السياسي للمرأة تضع مصر في موقع متأخر مقارنةً بباقي دول العالم.

فيما يتعلق بتمثيل المرأة في المجالس على المستوى الوطني، أخذت مصر في عام ١٩٧٩ بنظام تخصيص حصة (كوتا) لتمثيل النساء في برلمانها، ثم ألغي هذا النظام فحدث انخفاض كبير في تمثيل النساء في البرلمان، ثم تم الأخذ بنظام معدل للحصة قبيل عام ٢٠١١، وتم إلغائها في ظل دستور ٢٠١٢ وترتب على ذلك انخفاضاً حاداً في تمثيل النساء في البرلمان.

شكل (٢) تطور تمثيل المرأة في البرلمان (١٩٧٩ – ٢٠١٥) (٪)

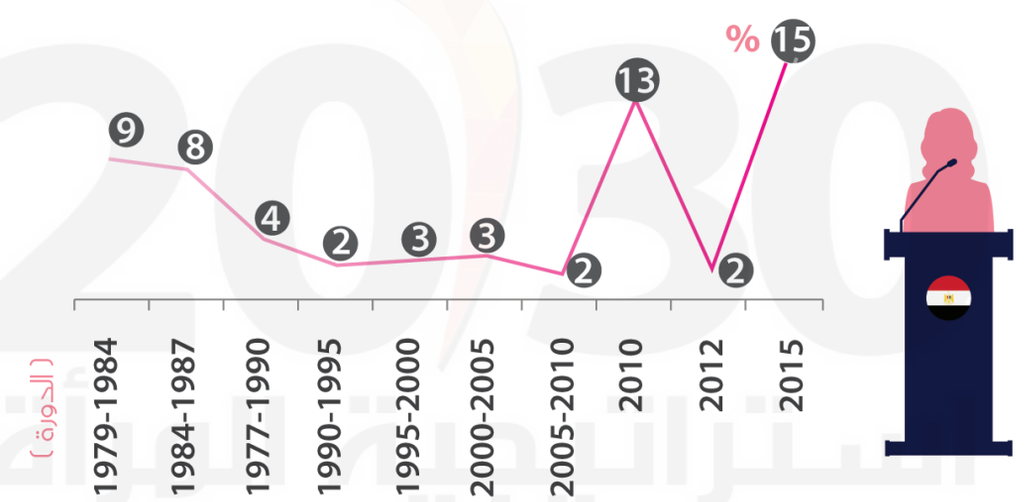

نصت المادة ١١ من الدستور على أن "تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية." وقد ضم قانون الانتخابات البرلمانية الصادر في عام ٢٠١٤ تحديداً لعدد الإناث في كل قائمة انتخابية حيث تم تخصيص ١٤ مقعد في كل قائمة للسيدات لضمان تمثيلهن بصورة مناسبة. وقد أسفرت انتخابات عام ٢٠١٥ عن انتخاب ٧٦ سيدة لعضوية مجلس النواب ٥٦ نائبة منهن انتخبن ضمن قوائم انتخابية، و٢٠ نائبة انتخبن على مقاعد فردية. وعين رئيس الجمهورية ١٤ سيدة أخرى في المجلس ليصبح عدد عضوات المجلس ٩٠ نائبة تمثلن ١٥٪ من عضويته (٥٩٦ مقعد حالياً). ٥٦ نائبة منهن انتخبن ضمن قوائم

انتخابية، و٢٠ نائبة انتخبن على مقاعد فردية. وأصبح ترتيب مصر بناء على انتخابات عام ٢٠١٥ لنسبة البرلمانيات ٩٩ على مستوى العالم[٢] بعد أن كان ترتيبها ١٢٥.

وعلى مستوى المحليات خصصت المادة ١٨٠ من الدستور للنساء ربع عدد المقاعد في المجلس المنتخب لكل وحدة محلية في مختلف مستويات الحكم المحلي (من المحافظة إلى المركز ثم المدينة وحتى مستوى القرية). وقد كان إجمالي عدد المقاعد في المجالس المحلية قد بلغ ٥٣٠١٠ مقعد في آخر انتخابات محلية والتي أجريت عام ٢٠٠٨، وحصلت النساء فيها على ٢٤٩٥ مقعد أي ما يعادل ٤,٧٪ من مقاعد المجالس المحلية وكان عدد المرشحات ٦٠٠٠ مرشحة.

شكل (٣) تمثيل المرأة في برلمان ٢٠١٥

لهذا فإن تخصيص الدستور المصري (٢٠١٤) لنسبة ربع مقاعد المجالس المحلية للمرأة يعمق مشاركتها في الحياة السياسية وفي المجال العام على المستوى القاعدي، وهو ما من شأنه أن يكرس المشاركة السياسية للمرأة في المؤسسات التشريعية ناهيك عن أنه يسمح لإكساب أعداد ضخمة من الكوادر النسائية خبرة ممارسة العمل العام، ومن ثم يعطي المرأة الفرص للعب أدوار أكثر تأثيراً في المستقبل القريب. وجدير بالذكر أن الدستور قد نص على اختصاص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجوابات وغيرها، وسحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذي ينظمه القانون. ويتطلب ذلك الدفع بنساء قادرات على النجاح في شغل العدد الكبير من مقاعد المجالس المحلية المخصصة لها (الربع) وأن تكن قادرات على الدفاع عن مصالح المواطنين وكسب ثقتهم للفوز بشرف التمثيل النيابي حتى في غياب أساليب التمييز الإيجابي التي أثبتت التجارب الدولية ضرورة تبنيها بشكل مؤقت لتحقيق التمكين السياسي للمرأة بشكل منصف.

(٢) The Global Gender Gap Report 2012, 2016.

وفيما يتعلق بدور المرأة المصرية في اتخاذ القرار، لا يزال الطابع الذكوري يغلب على معظم دوائر صنع القرار في مصر. وبالنسبة للمناصب الوزارية، فقد شغلت المرأة المصرية أول منصب وزاري في مصر في عام ١٩٦٢، وضمت الحكومات المتعاقبة وزيرة أو وزيرتين، وارتفع العدد مؤخراً إلى ٤ وزيرات.

وعلى مستوى المحليات تخضع السلطات المحلية التنفيذية بمستوياتها المختلفة (من مستوى المحافظة ثم المركز ثم المدينة والقرية) لإشراف وزارة التنمية المحلية، ويعد تواجد النساء اللاتي يشغلن وظائف قيادية بأجهزة الحكم المحلي محدود للغاية، حيث لم تتول على مدى التاريخ الحديث للإدارة المحلية في مصر سوى سيدة واحدة منصب المحافظ (عينت في فبراير ٢٠١٧)، كما أن تواجد المرأة المصرية في مناصب قيادية على مستوى المحافظة نادر الحدوث، ولا يوجد سوى عدد محدود من رؤساء الأحياء والعُمد. وتشير نتائج أحد المسوح التي أجريت عن تطلعات المرأة المصرية إلى أن ٤٣٪ من النساء المصريات يتطلعن لأن تشغل المرأة منصب رئيس مجلس الوزراء و٤٢٪ يتطلعن أن تشغل المرأة منصب محافظ[٣] وهو ما يعكس فجوة بين التطلعات والواقع.

وما زال تمثيل النساء في مناصب السلطة القضائية محدود بالرغم من عدم وجود أي قوانين أو لوائح تمنع تولى النساء مناصب القضاء في مصر. ورغم أن النساء في مصر قد اشتغلن بالقانون منذ ثلاثينيات القرن العشرين إلا أنه لم تُعَيَّن سيدة في وظيفة قاض إلا في عام ٢٠٠٣ عندما عينت أول قاضية بالمحكمة الدستورية، وتلا ذلك تعيين ٣١ قاضية في عام ٢٠٠٧ ثم تعيين مجموعة أخرى في عام ٢٠٠٨ ثم مجموعة ثالثة في عام ٢٠١٥ تضم ٢٦ امرأة عُينَّ كقاضيات لمحاكم الدرجة الأولى ليصبح إجمالي عدد القاضيات ٨٠ قاضية من إجمالي حوالي ١٢ ألف قاضي في مصر، أي أن نسبة القاضيات تقل عن ١٪. وفي المقابل لا يوجد أي تواجد نسائي في مجلس الدولة أو النيابة العامة. وتشير المسوح الميدانية إلى أن نسبة النساء اللاتي يتطلعن لوصول المرأة للمناصب القضائية ٣١٪.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في التصويت فقد حققت المرأة تقدماً في هذا المجال حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة حوالي ٤٤٪ من إجمالي الناخبين الذين شاركوا في التصويت[٤] وهو ما يجعل المرأة كتلة حرجة في التصويت في الانتخابات.

وأحد العوائق التي لازالت قائمة هي وجود أعداد كبيرة من الإناث اللاتي لم يستخرجن بطاقة الرقم القومي وهو ما يخرجهن من قاعدة بيانات الناخبين، وتأثير عدم استخراج بطاقة الرقم القومي يتجاوز الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية إلى حرمان المرأة من العديد من الفرص والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويشمل ذلك العمل في القطاع الرسمي والحصول على القروض والنفاذ للخدمات المالية وإتمام المعاملات الرسمية.

(٣) مسح تطلعات المرأة المصرية بعد ثورة يناير، المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، مصر ٢٠١٢.
(٤) استطلاع ما بعد التصويت في انتخابات الرئاسة ٢٠١٤، المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، مصر ٢٠١٤.

شكل (٤) الهدف العام والأهداف التفصيلية لمحور التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة

جدول (١) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين السياسي وتعزيز الدور القيادي للمرأة

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف في ٢٠٣٠
نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات	٢٠١٤	٤٤٪(أ)	٥٠٪
نسبة تمثيل المرأة في البرلمان	٢٠١٦	١٥٪(ج)	٣٥٪
نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية	٢٠١٤	٢٥٪*(و)	٣٥٪
نسبة الإناث في الهيئات القضائية	٢٠١٥	٠,٥٪(م)	٢٥٪
نسبة الإناث في المناصب العامة(٥)	٢٠١٦	٥٪(ج)	١٧٪
نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا	٢٠١٦	١٩٪(ج)	٢٧٪

* الحد الأدنى لتمثيل المرأة في المجالس المحلية الذي نص عليه الدستور المصري ٢٠١٤.

تدخلات من أجل التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة المصرية

تعزيز دور المرأة كناخبة

- استكمال إصدار بطاقات الرقم القومي لكافة النساء في كل المحافظات.

زيادة تمثيل المرأة في المجالس النيابية المنتخبة وتعزيز أدائها فيها

- تحديد القيادات الطبيعية من النساء لتدريبهن على الاضطلاع بمهام التمثيل البرلماني على المستوى الوطني والمحلي؛
- وضع برامج لمساندة المرشحات لمجلس النواب بصورة تساعدهن على كسب ثقة الناخبين؛
- مساندة النائبات في ممارسة عملهن البرلماني من خلال تزويدهن بالمعارف والمعلومات والخبرات التي تجعل مشاركتهن في التشريع والمراقبة أكثر فاعلية، وتجعل مساهماتهن محققة للصالح العام، وذلك لكسب ثقة الناخبين في النائبات وفتح مجال أكبر لتمثيل المرأة في الدورات القادمة لمجلس النواب.

(٥) لا تشمل وظائف الكادر الخاص غير الموزعة.

زيادة فرص تولي المرأة لمناصب قيادية في الهيئات القضائية وتعزيز أدائها فيها

- تشجيع وتعزيز فرص المرأة في تولي المناصب القيادية في كافة الهيئات القضائية؛
- وضع معايير لاختيار المرشحين لتولي المناصب القضائية تتجنب التمييز ضد المرأة وتضع الأولوية للكفاءة؛
- تدريب القاضيات بصورة مكثفة لمساندتهن في تولي المناصب القضائية العليا.

زيادة تقلد المرأة للمناصب القيادية في الأجهزة التنفيذية للدولة وتعزيز أدائها فيها

- التخطيط للتوسع في تولي المرأة لمنصب المحافظ ونائب المحافظ، من خلال وضع برامج متكاملة للقيادات النسائية الشابة لإعدادها لتولي المنصب وتدريبها على القيام بمهامه؛
- تطوير نظم العمل لضمان تمثيل ومشاركة النساء بشكلٍ عام، والعاملات في الأجهزة التنفيذية للدولة على وجه الخصوص، في عمليات التخطيطِ ووضع السياسات والموازنات على المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية؛
- استكمال وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات والهيئات العامة وقطاع الأعمال والمحليات، ودعوة الهيئات القضائية والقطاع الخاص لإنشاء مثل هذه الوحدات.

مواجهة الثقافة المجتمعية الحاكمة والأفكار المناهضة لتولي المرأة مناصب قيادية

- مراجعة التشريعات القائمة ذات الصلة للتأكد من ضمانها لتحقيق تكافؤ الفرص في تولي المناصب القيادية في الوظائف العامة، دون أي تمييز ضد النساء، وتحديد الفجوات التشريعية في هذا المجال، ومعالجتها إن وجدت؛
- وضع مناهج تعليمية تكرس مفهوم المواطنة وعدم التمييز وتشجع على المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية بكافة أنواعها على أن يتم تدريسها بجرعات مناسبة في كافة مراحل التعليم بدءاً من التعليم الأساسي؛
- إنتاج برامج تليفزيونية للأطفال وأغاني وكتب أطفال ومسرحيات وتوظيف أدوات الإعلام الاجتماعي والألعاب الإلكترونية الموجهة للنشء والأطفال لتدعيم مفاهيم المساواة بين الجنسين وغرس ثقافة عدم التمييز ضد المرأة.

- نشر الآراء الدينية المستنيرة والتفسير الشرعي الصحيح لقضية ولاية المرأة لمواجهة التفسيرات المغلوطة التي أدت إلى حرمان المجتمع من الاستفادة من العديد من الكفاءات النسائية في شغل مناصب قيادية؛
- دعوة المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة إلى تبنى سياسة إعلامية تنأى بوسائل الإعلام عن رسم صورة ذهنية سلبية عن المرأة والدعوة للأفكار التي تُكرس عدم التمييز ضد النساء، وتسليط الضوء على نماذج المرأة الناجحة في مصر كأمثلة تحتذى.

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

المحور الثاني: التمكين الاقتصادي

الوضع الحالي

حققت المرأة المصرية إنجازاً ملحوظاً في سد الفجوة التعليمية، وتميل معظم المؤشرات الخاصة بالالتحاق لصالح الإناث، فقد فاق عدد الطالبات عدد الطلاب في التعليم الثانوي العام لتصل نسبتهن إلى ٥٤٪، كما فاق عدد الطالبات بالجامعات المصرية (بدون جامعة الأزهر) عدد الطلاب لتصل نسبتهن إلى ٥١٪ وذلك للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣، وبلغت نسبة الإناث بين خريجي الجامعات ٥٣٪، وتبلغ نسبة الإناث بين خريجي كليات الطب ٤٧٪، وبين خريجي كليات الصيدلة ٦١٪. وتشير بيانات الدراسات العليا حسب النوع إلى إنجاز ملفت حيث بلغت نسبة الإناث ٥١٪ من الحاصلين على درجة الماجستير و٤٤٪ من الحاصلين على درجة الدكتوراه. وعلى الرغم من ذلك لا يزال القضاء على الأمية بين الإناث أحد أهم التحديات التي تواجهها مصر حيث تبلغ نسبة الأمية بين الإناث ١٠ سنوات أو أكثر ٢٧٪.

وفي مقابل الإنجاز الواضح الذي حققته المرأة المصرية في مجال التمكين المعرفي، تؤكد البيانات الرسمية أن هناك قدراً كبيراً من عدم المساواة بين الذكور والإناث في مؤشرات المشاركة في النشاط الاقتصادي حيث لا تتجاوز نسبة الإناث في قوة العمل ربع إجمالي قوة العمل. كما ترتفع نسبة البطالة بين الإناث بشكل كبير، لتصل إلى نحو ٢٤٪ وهي معدلات مرتفعة إذا ما قورنت بنظيرتها بين الذكور[٦]. وتعمل غالبية النساء في الأعمال غير مدفوعة الأجر وفي العمل غير الرسمي وبالأخص في الزراعة بما يقارب ٢٥٪. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتوسيع مظلة التأمين الاجتماعي للمرأة، لا تزال المرأة الريفية وبالأخص التي تعمل في الزراعة الموسمية والأعمال المؤقتة سواء بأجر أو للأسرة بدون أجر، تواجه عقبات في الحصول على دخل مناسب وتأمين اجتماعي.

وعلى الرغم من الفجوة الكبيرة في التشغيل إلا أن هناك شواهد عديدة على أن عدد غير قليل من النساء تضطرهن صعوبة الحصول على وظيفة، أو عدم وجود الآليات والخدمات المساندة للمرأة العاملة -وفقاً للمادة ١١ من الدستور- إلى العزوف عن العمل، حيث تتحمل النساء والفتيات مسئولية رعاية الأطفال وكبار السن والمهام المنزلية اليومية مثل طهي الطعام والتنظيف وغسل الملابس وجلب المياه وغيرها من الأعمال المنزلية الضرورية على نحو غير متكافئ، وهذا ما اتضح في مسح استخدام الوقت الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويترتب على ذلك إضعاف مشاركة النساء في سوق العمل ويقلل من فرصهن في الحصول على وظائف جيدة. لذلك من المهم الاستثمار في البنية التحتية الموفرة للوقت والطاقة مما يساعد أفراد الأسرة على الوفاء باحتياجات الأسرة[٧]. ويضمن القانون المساواة بين

(٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦.
(٧) دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر.

الجنسين في الأجر، إلا أن هناك دلائل على وجود فجوة في متوسط الأجور التى تحصل عليها النساء مقارنةً بالرجال بسبب التمييز القائم على النوع، كما أن نسبة كبيرة من النساء العاملات تتركز في المهن التي تقع في أسفل السلم الوظيفي مما يؤدي إلى حصولهن على أجور تقل عن تلك التي يحصل عليها الرجال. وإجمالاً تحصل النساء على أجور أقل من الرجال الذين يعملون في نفس الوظائف بحوالي ١٦٨ جنية شهرياً بالأسعار الثابتة لتوقيت إجراء الدراسة[٨].

وتثير الفجوة بين التفوق التحصيلي للمرأة المصرية وغيابها عن المشاركة في النشاط الاقتصادي علامات استفهام حول أسباب الاستبعاد الذي تتعرض له المرأة وما يشكله من هدر للطاقات النسائية التي اجتازت المراحل التعليمية بنجاح، ولا يكمن تفسير هذه الإشكالية بالركود الاقتصادي وإنما يكمن تفسيرها من خلال منظومة القيم الحاكمة والتي تشكل عائق أمام تمكين المرأة الاقتصادي.

وتتفق المسوح الاجتماعية التي أجريت في العقد الأخير في مصر على أنه لا يوجد خلاف بين المصريين على أهمية تعليم الإناث، وهو ما يتسق مع الوجود القوي للإناث في مراحل التعليم الجامعي ومراحل الدراسات العليا. أما بالنسبة لحق المرأة في العمل فيختلف الأمر، حيث ترى نسبة كبيرة من المصريين أنه عندما تقل فرص العمل يجب أن يكون للرجال أولوية في الحصول على الوظائف عن النساء، ولا تبدو اعتبارات الجدارة هي الحاكمة إذا ما تعلق الأمر بالحصول على فرص العمل[٩].

وإذا كان التعليم هو الذي يحدد النظرة إلى أهمية العلاقة المتوازنة بين الجنسين، وحقوق المرأة، فإن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تسهم إسهاماً كبيراً في واقع المساواة بينهما.

وتعد الموروثات الثقافية حول عمل المرأة، وخاصةً في سياق المجتمعات التي تسودها ثقافة ذكورية تغلب عليها أعراف الهيمنة والتحكم التي يمارسها الرجال، أحد معوقات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. فتشير البيانات، على سبيل المثال، إلى أن ٨٢٪ من المصريين يرون أنه في حالة نقص فرص العمل تكون الأولوية للرجال في التشغيل كما يرى ٥٥٪ من المصريين أن المرأة لا تصلح لممارسة بعض الأعمال، ومن اللافت للنظر أن هذه الآراء لا تختلف كثيراً بين الذكور والإناث[١٠].

ويجب أن ينظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة باعتباره يصب في مصلحة المجتمع ككل. وتجدر الإشارة إلى أن إحداث نقلة في زيادة مساهمة المرأة في قوة العمل يمكن أن يسهم بشكل فعال في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي ترتكز على تحقيق زيادة كبيرة في معدل نمو الناتج القومي الإجمالي.

(٨) دراسة سوق العمل المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦.
(٩) مسح التحولات الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، بصيرة، ٢٠١٤.
(١٠) مسح التحولات الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، بصيرة، ٢٠١٤.

فتشير الدراسات الدولية إلى أن الفجوة بين مشاركة الذكور والإناث ينجم عنها فاقد يصل في مصر إلى ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي[١١]، كما تبين أن رفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى مستويات مشاركة الذكور من شأنها أن ترفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة تختلف حسب كل بلد، وتبلغ في مصر ٣٤٪[١٢].

ويعتبر الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات صناعات تحقق نمواً مرتفعاً، كما أنها توفر أدوات فعالة للنهوض بالتنمية والعدالة الاجتماعية بما فيها العدالة بين الجنسين. وكما اتضح من تجارب دول أخرى، فإن تشجيع تواجد المرأة في هذه القطاعات يمكن أن يكون بمثابة استراتيجية للتمكين. كما تبين التجارب أن المرأة يمكن أن يكون لها أدوار هامة في الإدارة المستدامة للطاقة من خلال الحد من استهلاك الطاقة، وانتاج أنماط الطاقة المتجددة، الصديقة للبيئة مما يسهم في تحسين وتيرة النمو الاقتصادي الكلي. وعلى الرغم من ذلك يظل تمثيل المرأة غير كافٍ في جهود انتاج الطاقة المتجددة والصناعات الناشئة المرتبطة بها.

أما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والتي تعتبر بمثابة قاطرة للنمو الاقتصادي، تبلغ نسبة المشروعات الصغيرة التي تديرها امرأة حوالي ٢٣٪ كما أن ٤٥٪ من القروض متناهية الصغر موجهة للمرأة، غير أن البيانات تشير إلى أن متوسط قيمة القروض التي تحصل عليها الإناث أقل من متوسط قيمة القروض التي يحصل عليها الذكور[١٣].

وتعدد الدراسات الدولية[١٤] مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في فرص ريادة المرأة للأعمال، تشمل:

- التفاوت في التعليم، والتدريب والخبرة العملية، ومن ثم في إمكانية الحصول على الخدمات المالية؛
- محدودية المعلومات الائتمانية الأساسية، ونقص تبادلها بين المؤسسات المالية المختلفة؛
- الفجوات في المعرفة بالقانون وحقوق الملكية، وارتفاع تكلفة الإجراءات الروتينية للمشرعات الصغيرة.

وقد أيدت ذلك الدراسة التي أجريت في إطار إعداد الاستراتيجية[١٥] إذ أظهرت وجود عوامل تلعب دوراً مهما في إتاحة أو إعاقة التمكين الاقتصادي للمرأة، ولا تحظى بالاهتمام الكافي، وهي:

- الانفتاح على التجارب الأخرى والثقافات المختلفة؛

(١١) International Monetary Fund, based on estimates by Cuberes & Teignier (2014).

(١٢) Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, 2012, "Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012," Booz and Company.

(١٣) بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر ٢٠١٦.

(١٤) مؤسسة التمويل الدولية (أكتوبر ٢٠١١) - تقرير إمكانية الحصول على تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في البلدان النامية.

(١٥) دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر ٢٠١٦، شملت مجموعات نقاشية في ١٣ محافظة شاركت فيها ١٧٠ سيدة وفتاة.

- إتاحة المعلومات، والقدرة على التعامل مع تكنولوجيات التواصل؛
- البيئة المحيطة الداعمة المتمثلة في الثقافة والبنية التحتية وهي عناصر مرتبطة بالعامل الجغرافي ويزداد تأثيرها على النساء.

كما أظهرت الدراسة ضعفاً في الوجه البحري مقارنةً بالمحافظات الحضرية ثم الصعيد وأخيراً محافظات الحدود. وأدى غياب الأربعة عوامل مجتمعة إلى عدم قدرة النساء على التعامل مع مدركات السوق، وتباينت المعوقات للسيدات رائدات الأعمال بحسب مراحل المشروع، وظهر أن مشكلة معلومات الأسواق هي العائق الأهم والأكثر حدة خلال مرحلتي تصميم المشروع والبدء في تنفيذه. وهو ما يشير إلى عدم إلمام النساء بديناميكيات السوق والقدرة على التأثير فيه، أي عدم امتلاكهن لقدرات الحوكمة الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل سياسات الاقتصاد الكلي Macroeconomic policy عوامل أساسية في تمكين المرأة اقتصادياً حيث إنها تؤثر على مستوى ونمط خلق فرص العمل، ومستوى خدمات الرعاية المتاحة مثل دور الحضانة وغيرها من الموارد اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

يشير تقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠١٠ إلى أن الإناث عادةً لا يجدون فرص مناسبة للعمل في القطاع الخاص مما أدى إلى انحسار مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لاسيما مع تراجع التشغيل الحكومي. ولا يرجع ذلك فقط لأسباب اقتصادية وإنما يرجع لأسباب مرتبطة ببيئة العمل، ويشمل ذلك التعرض للتحرش والثقافة السائدة التي ترفض سفر المرأة إلى محافظة أخرى للحصول على عمل، وكذلك العادات والتقاليد التي ترفض الاختلاط بين الذكور والإناث، كما يسهم الزواج المبكر في انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة[١٦].

وتهدف استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية إلى دعم أكثر الفئات تهميشاً من النساء من خلال معالجة العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية بشكل جذري مثل تنفيذ السياسات والإصلاحات القانونية التي ترمى إلى إزالة الحواجز الهيكلية التي تؤثر على مشاركتها الاقتصادية بشكل فعال، ومواجهة الأعراف التي تميز ضد المرأة، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتوسيع شبكات البنية التحتية الحيوية، بحيث يتم معالجة المرض وليس العرَض. ومن المهم عند تناول قضية التمكين الاقتصادي للمرأة مراعاة الأبعاد الأخرى للتمكين وعلى رأسها العدالة الجغرافية ومراعاة الفروق العمرية، بحيث لا يتم الانحياز لفئة معينة من الإناث دون الأخرى، مع التركيز في إزالة المعوقات على الشرائح الأكثر فقراً، والتي تتطلب تدخلاً مباشراً نظراً لعدم قدرة آليات السوق على إدماجها.

(١٦) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، وزارة التخطيط، مصر ٢٠١٠.

شكل (٥) الهدف العام والأهداف التفصيلية لمحور التمكين الاقتصادي

جدول (٢) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاقتصادي

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف في ٢٠٣٠
نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر	٢٠١٥	٢٦,٣٪(ك)	٩٪
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	٢٠١٦	٢٤,٢٪(ج)	٣٥٪
معدل البطالة بين الإناث	٢٠١٥	٢٤٪(ل)	١٦٪
نسبة النساء في وظائف إدارية	٢٠١٦	٦٪(ج)	١٢٪
نسبة النساء في وظائف مهنية	٢٠١٦	٣٨٪(ج)	٤٨٪
الدخل المكتسب المقدر (فجوة الدخل بين الذكور والإناث)	٢٠١٦	٢٩٪(ج)	٥٨٪
نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	٢٠١٥	٢٢,٥٪(ز)	٥٠٪
نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة	٢٠١٥	٤٥٪(ز)	٥٣٪
نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي	٢٠١٥	٩٪(ب)	١٨٪

تدخلات من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية

تطوير سياسات الاستثمار ونظم الإدارة والتمويل

- تطوير سياسات لضمان التزام القطاع الخاص بتمثيل مناسب للمرأة في مجالس إدارات الشركات؛
- الاهتمام بتنوع القطاعات الاقتصادية المتوطنة بالمحافظات وجذب صناعات تستطيع خلق فرص مباشرة وغير مباشرة عبر سلاسل القيمة لتشغيل النساء؛
- تفعيل السياسات والإجراءات التي تشجع النساء على إقامة مشروعاتهن الخاصة؛
- التوسع في خدمات تنمية الأعمال الموجهة للمرأة، وتطبيق نظم الشباك الواحد للمرأة المستثمرة.

- التوسع في تطبيق تجارب إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجهة للمرأة، وتوفير الخدمات المالية لمبادرات تشجيع الادخار الإقراض الجماعي للنساء؛
- تطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية الموجهة للمرأة، وزيادة معرفة النساء بها وتسهيل حصولهن عليها وخاصةً من خلال قنوات إلكترونية ميسرة، بما في ذلك القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير سياسات المشتريات العامة والتوريدات بما يضمن نصيباً أكبر لمنتجات المشروعات الصغيرة المملوكة للمرأة وتعاونياتها.

حماية حقوق المرأة العاملة وتقديم الخدمات المساندة

- تفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها فيما يتعلق بساعات العمل والإجازات والمساواة مع الذكور في الأجر لاسيما في القطاع الخاص؛
- اتخاذ التدابير لضمان التزام سياسات وأنظمة الموارد البشرية بإدراج السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين في كافة علاقات العمل، بما في ذلك التوظيف والتدريب والترقية والأجور والحصول على المنافع وإنهاء الخدمة، كما ينبغي أيضا أن تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار استحقاقات الأمومة، وآليات التظلم والإجراءات لمكافحة التحرش في أماكن العمل؛
- توفير الخدمات المساعدة للمرأة العاملة وفقاً للمادة ١١ من الدستور، مثل توفير خدمات رعاية الأطفال (وقت لرضاعة الأطفال والحضانات) وتحقيق الحماية لها داخل وخارج بيئة العمل.

عمل المرأة داخل المنزل وفي القطاع غير الرسمي

- وضع القوانين والإجراءات التي تساعد على الحفاظ على حقوق المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي؛
- إجراء دراسات حول المساهمة الاقتصادية لعمل المرأة غير مدفوع الأجر داخل المنزل، كأساس لنشر ثقافة تثمن هذا العمل؛
- تطبيق نظم التشغيل المرن والعمل من المنزل لإعطاء المرأة خيار الجمع مع الموازنة بين عملها ودورها الأسري؛
- حماية العاملات في المنازل وتقنين أوضاعهن بما يكفل حقوقهن.

برامج التدريب والتأهيل وتعزيز المهارات في مختلف القطاعات

- التوسع في برامج محو الأمية الكتابية، والرقمية، والتكنولوجية للمرأة، ودمجها مع برامج التدريب المهني ورفع القدرات؛
- تقديم أنواع مختلفة من التعليم الفني تتناسب واحتياجات المجتمع المصري وقدرات المرأة المصرية؛
- التوسع في برامج تأهيل المرأة المعيلة والتي تساعدها على العمل والحصول على دخل مستمر؛
- إتاحة فرص التدريب ورفع المهارات للسيدات اللاتي حصلن على تعليم منخفض لتأهيلهن للحصول على عمل؛
- التوسع في برامج إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء، والاهتمام بتصميم دورات تدريبية لمعرفة كيفية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لفتح مجال للنساء للنفاذ للأسواق؛
- وضع آليات لتوسيع الشمول المالي ونفاذ المرأة للخدمات المالية المختلفة؛
- وضع برامج تدريب للمرأة العاملة في القطاع الزراعي بهدف تحسين إنتاجياتها وفتح مجالات جديدة أمامها.

تعزيز عمل المرأة في القطاع الزراعي

- التوسع في مشروعات تسهل تشغيل النساء في مواقع مختلفة من سلاسل القيمة للإنتاج الزراعي بما في ذلك التصنيع الزراعي؛
- إتاحة مصادر للتمويل للمرأة العاملة في القطاع الزراعي بكل أنشطته لتوسيع دورها فيه.

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

المحور الثالث: التمكين الاجتماعي

الوضع الحالي

تتعدد قضايا التمكين الاجتماعي الخاصة بالمرأة، والتي قد تؤثر على نوعية حياة المرأة المصرية، ويأتي على رأسها ما يلي:

الوصول للعدالة: على الرغم من وجود العديد من الأدوات القانونية، -وعلى رأسها الدستور- التي تضمن للنساء والفتيات حقوقهن الأساسية، وتوفر لهن قدراً كبيراً من الحماية داخل الأسرة وفي الفضاء العام، إلا أن عدم معرفتهن بهذه الأدوات وعدم إلمامهن ببنودها تحد إلى حدٍ بعيدٍ من قدرتهن على إعمال حقوقهن المكفولة واستفادتهن من مظلة الحماية المتوفرة في الدفاع عن أنفسهن. وتساهم غلبة الثقافة المجتمعية الذكورية وشيوع التمييز بين الجنسين، وخاصةً في المناطق الحضرية المهمشة، والريف وبالذات في صعيد مصر، من تقييد إمكانية حصول النساء والفتيات على الفرص الاجتماعية والاقتصادية، مما يجعلهن أكثر عرضة للفقر والتهميش، ويفاقم من غياب فرصهن في الوصول للعدالة وفي الكثير من الأحيان تفتقر هيئات إنفاذ القانون وغيرها من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني المسئولة عن التصرف نيابةً عن النساء وتوفير العون القانوني لهن، إلى الموارد والقدرات والآليات اللازمة لتوفير الحماية للنساء والوفاء بحقوقهن في مواجهة ثقافة مجتمعية سائدة تميز ضد المرأة.

الصحة الإنجابية للمرأة: تشير البيانات إلى حدوث تطور كبير في حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة وفي فترة ما بعد الولادة، ففي عام ٢٠١٤ بلغت نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة ٨٣٪ كما أن ٩٢٪ من حالات الولادة تمت بمساعدة طبية، إلا أن ذلك التطور لم يصاحبه زيادة في استخدام وسائل تنظيم الأسرة بل على العكس انخفضت خلال السنوات الأخيرة نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٦٠,٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨,٥٪ عام ٢٠١٤ وارتفعت نسبة الحاجات غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة، من ١١,٦٪ في ٢٠٠٨ إلى ١٢,٦٪ عام ٢٠١٤، وصاحب ذلك ارتفاعاً في معدل الإنجاب الكلي من ٣ أطفال لكل سيدة في ٢٠٠٨ إلى ٣,٥ طفل لكل سيدة في ٢٠١٤[١٧].

ويؤدي ارتفاع معدلات الإنجاب إلى حدوث زيادة سكانية كبيرة مما يؤثر على تغطية وجودة الخدمات الموجهة للسكان، والخدمات الموجهة للمرأة ليست استثناء من ذلك. ويتزايد تأثير ارتفاع معدلات الإنجاب على المرأة حيث يحد ذلك من قدرتها على المشاركة الاقتصادية، لاسيما في حالة الزواج أو الإنجاب المبكر، كما يؤثر الإنجاب المتكرر على صحة

(١٧) المسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤، الزناتي ومشاركوه، مصر ٢٠١٤.

المرأة حيث يعرضها لكثير من المخاطر، كما أنه يزيد من أعبائها العائلية. وقد أعلنت وزارة الصحة والسكان الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى خفض معدل الإنجاب الكلي في ٢٠٣٠ إلى ٢,٤ طفل لكل سيدة.

رعاية المرأة المسنة: تمثل المسنات في الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر ٢,٢٪ من المصريات. وبسبب تزايد معدلات الإصابة بالأمراض مع تقدم العمر تتركز التحديات الخاصة بالمسنات في ضعف خدمات الرعاية الصحية وعدم وجود كوادر طبية مدربة على التعامل مع حالاتهن، وعدم وجود دخل كافٍ لتوفير احتياجاتهن الأساسية. كذلك تعاني المسنات من عدم التزام البني التحتية والمباني بأكواد البناء المناسبة لحالاتهن.

دعم المرأة ذات الإعاقة: تشير البيانات إلى أن ١١ من كل ألف من الإناث في الفئة العمرية ١٣-٣٥ سنة ذوات إعاقة[١٨]. وتواجه المرأة ذات الإعاقة في مصر أشكالاً مختلفة من التمييز السلبي في العديد من المجالات الأساسية مثل الالتحاق بتعليم لائق وملائم لحالاتهن، والحصول على الخدمات الصحية من قبل كوادر طبية مدربة ومتخصصة، والحصول على فرص عمل ملائمة، بما في ذلك المساواة في الترقي على السلم الوظيفي، وتشير الدراسات إلى أنه في عام ٢٠١٤ كانت ٦ من كل ١٠٠٠ من الإناث في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة غير راغبات في العمل بسبب إعاقتهن. كذلك تعاني النساء ذوات الإعاقة في الحصول على المعلومات الضرورية لحياتهن بطريقة تناسب نوع الإعاقة سواء المعلومات عن حقوقهن الأساسية حتى يتمكن من صنع قراراتهن بأنفسهن بوعي واستقلالية، أو المعلومات حول الخدمات العامة، وخاصةً خدمات الصحة الإنجابية، مما يحد من إمكانية نفاذهن للخدمات واستفادتهن من البرامج المتوفرة للمرأة بشكل عام. كما تعانين من عدم توافر الخدمات المناسبة لهن والتي تضمن استقلاليتهن بما في ذلك الوسائل التي تعزز قدرتهن على التنقل، وتحفظ خصوصيتهن-مثل الخدمات البنكية المناسبة للكفيفات ليستطعن إنهاء معاملاتهن البنكية دون الاعتماد على الغير. وكثيراً ما يتم تجاهلهن في الجهود الرسمية لوضع استراتيجيات مكافحة الفقر وبرامج تمكين المرأة، بل وأحياناً في تطوير السياسات الوطنية للإعاقة. وتتزايد الممارسات التمييزية ضد النساء ذوات الإعاقة في الريف والمناطق النائية، حيث تكون أشد أثراً في حرمانهن من حقوقهن، وفي تقييد حقهن في التنقل الآمن، ليس فقط بسبب عدم التزام البُنى التحتية والمباني بأكواد البناء المناسبة لحالاتهن، ولكن كذلك بسبب سواد النظرة السلبية في المجتمع تجاههن، وقصور جهود التوعية والتثقيف بحقوقهن.

(١٨) مسح النشء والشباب، مجلس السكان الدولي،٢٠١٤.

رعاية المرأة الشابة: تمثل الشابات في العمر من ١٥-٣٩ سنة حوالي خُمس السكان في مصر، وهو ما يتطلب وضع تدخلات للاستفادة من قدراتهن في عمليات التنمية.

حصول المرأة على الرعاية الصحية: تحول تكلفة العلاج لاسيما في أوقات الإصلاح الاقتصادي دون حصول المرأة على الرعاية الصحية المناسبة لاسيما وأن حوالي ٥٪ فقط[١٩] من النساء المصريات تمت تغطيتهن بالتأمين الصحي، كما أن معظمهن ترين أن مستوى جودة خدمات التأمين الصحي منخفضة، وهو ما يجعل مد مظلة التأمين الصحي وتحسين خدماته ضرورة لتحسين الوضع الصحي للمرأة بصفة عامة وللمرأة المهمشة بصفة خاصة.

الأمية بين النساء: يعتبر التعليم محرك رئيسي للتمكين، وتشير مؤشرات التعليم إلى أن المرأة المصرية حققت إنجازات ملموسة في سد فجوة المساواة بين الجنسين فيما يخص الالتحاق المدرسي على كافة المراحل التعليمية، إلا أن معدلات الأمية بين الإناث لازالت مرتفعة وتفوق النسبة السائدة بين الذكور (٣٢٪ بين الاناث مقابل ١٦٪ بين الذكور)، وتتسع الفجوة في المستويات الاقتصادية المنخفضة وهو ما يؤكد أهمية عدم الاقتصار على المؤشرات الاجمالية دون تدارس المؤشرات بين الشرائح الاجتماعية المهمشة والتي تتسع بينها فجوة المساواة بين الجنسين[٢٠]. كما تشير إحصائيات التعليم إلى أن نسبة الخريجين من التخصصات العلمية تفوق نسبة الخريجات، يضاف إلى ذلك أن معظم الفرص التدريبية التي تتم على رأس العمل تكون من نصيب العاملين من الذكور.

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

(١٩) مسح احتياجات المرأة المصرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، ٢٠١٦.
(٢٠) المسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤، الزناتي ومشاركوه، مصر ٢٠١٤.

شكل (٦) الهدف العام والأهداف التفصيلية لمحور التمكين الاجتماعي

جدول (٣) مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاجتماعي

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف في ٢٠٣٠
نسبة الأميات بين الإناث ١٠+	٢٠١٤	٢٧٪(ح)	١٢٪
نسبة الأمية بين الإناث (٢٠-٢٩ سنة)	٢٠١٤	١٢٪(ح)	صفر٪
نسبة السيدات المتزوجات اللاتي تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة	٢٠١٤	٥٩٪(ح)	٧٢٪
معدل الإنجاب الكلي (طفل لكل سيدة)	٢٠١٤	٣,٥ طفل(ح)	٢,٤ طفل
نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة	٢٠١٤	٨٣٪(ح)	٩٢٪
نسبة الولادة القيصرية	٢٠١٤	٥٢٪(ح)	٣٤٪
نسبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ألف مولود حي)	٢٠١٤	٥٢(د)	٢٦
توقع الحياة عند الميلاد	٢٠١٣	٧١,٣سنة(د)	٧٦ سنة
متوسط عدد السنوات الي تعيشها الأنثي بصحة جيدة	٢٠١٦	٦٣سنة(ج)	٧١,٤ (٩٤٪)
نسبة الإناث المعاقات المعينات بالقطاع الحكومي	٢٠١٥	١٪>(هـ)	٣٪
عدد دور المسنيين	٢٠١٤	١٧١(د)	١٤٠٠

تدخلات من أجل التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية

تعزيز خدمات الوصول للعدالة للمرأة وخاصة الأشد احتياجاً

- إنشاء شبكة من مكاتب تقديم الاستشارة والخدمات القانونية لمساندة النساء وخاصة أفقر الفقيرات في الوصول للعدالة من خلال توعيتهن بحقوقهن ومساعدتهن في الحصول عليها بالقانون؛
- تفعيل دور مكاتب الشكاوى التابعة للمجلس القومي للمرأة لتصبح قناة اللجوء الأولى للمرأة لحل مشكلاتها.

تعزيز الصحة الإنجابية

- التوسع في توفير خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة في كل أنحاء الجمهورية لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة؛
- توعية الأسر بمخاطر تعدد الإنجاب على السيدات وعلى أسرهن وعلى الدولة، ورفع الطلب على خدمات تنظيم الأسرة؛
- تطوير نظم للحوافز الاجتماعية لتشجيع السيدات على لتنظيم الإنجاب مع المباعدة بين الولادات حفاظاً على الأم والطفل؛
- التأكيد على ضرورة إجراء فحوص ما قبل الزواج والتي تشير الدراسات إلى أن الحصول على الشهادات الخاصة بإتمامها أصبح يتم بصورة روتينية دون إجراء الفحوص؛
- تطوير قدرات العاملين في القطاع الصحي لتقديم خدمات لرعاية الأمومة والطفولة ذات جودة.

تعزيز الخدمات للمرأة المسنة

- التوسع في برامج التوعية حول كيفية تعامل أفراد الأسرة مع المسنات على نحو يسهم في تحسين جودة حياتهن؛
- تطوير الخدمات الصحية للمسنين التي تراعي احتياجات المرأة المسنة؛
- توفير البيئة الملائمة لحياة المسنات من خلال الالتزام بأكواد البنية التحتية والمنشآت المناسبة لهن.

تعزيز الخدمات للمرأة ذات الإعاقة

- توفير الخدمات التدريبية والتأهيلية للمرأة ذات الإعاقة وضمان الفرص المتكافئة لها من مرحلة الطفولة والتعليم مروراً بمرحلة العمل والاندماج في المجتمع والمشاركة، وصولاً إلى مرحلة الزواج وتكوين الأسرة؛

- تطوير المجال العام وخلق البيئة الملائمة لحياة المعاقات من خلال الالتزام بأكواد المباني والبنية التحتية والمنشآت المناسبة لهن من خلال وضع هذه الأكواد ضمن اشتراطات البناء مع التزام المؤسسات الحكومية بذلك بشكل صارم؛
- توفير الكوادر الطبية والنفسية المؤهلة للتعامل مع مشكلات المرأة ذات الإعاقة.

تعزيز الخدمات لأمهات الأطفال ذوي الإعاقة

- توفير خدمات الرعاية للأطفال المعاقين بما في ذلك الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، وخدمات الرعاية اليومية لأبناء العاملات؛
- التوسع في مراكز تأهيل الأطفال المعاقين ومراكز العلاج الطبيعي الخاصة بهم، ونشرها في كافة المناطق بما يسهل على الأمهات الوصول إليها؛
- توعية الأمهات بأساليب الكشف المبكر عن الإعاقات وبكيفية التعامل مع الاطفال ذوي الإعاقات المختلفة من خلال برامج توعية وتثقيف صحي تبث عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، ومن خلال المراكز الصحية.

تعزيز الخدمات للمرأة الشابة

- تمكين الشابات بالمعلومات خاصةً المعلومات التي تتعلق بالصحة الإنجابية والتي عادةً ما تمنع العادات والتقاليد مناقشتها معهن خاصةً في مرحلة المراهقة؛
- استغلال طاقات الشابات في الأعمال التنموية من خلال إيجاد قنوات لتوظيف هذه الطاقات عن طريق منظمات المجتمع المدني ومراكز الشباب، وإعادة نظم تخصيص أيام محددة للفتيات في مراكز الشباب والتي أثبتت أثرها الإيجابي، خاصةً في الصعيد؛
- تمكين الشابات من استخدام التكنولوجيا الحديثة خاصةً تلك المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والتي يمكن أن تتيح لهن فرص لتنمية مهاراتهن وتوسع قدرتهن على المشاركة السياسية والاقتصادية.

تعزيز رعاية الموهوبات والمتفوقات

- تحويل بعض مراكز الشباب إلى مراكز صديقة للفتيات ومتخصصة وموزعة على كافة أنحاء الجمهورية تحال إليها المتفوقات رياضياً والموهوبات اللاتي يتم اكتشافهن على المستوى المحلي، لتقديم رعاية متخصصة من خلال برامج مستمرة؛
- التوسع في ممارسة الأنشطة في المدارس والجامعات وإتاحة الوقت اللازم لها في أثناء اليوم الدراسي وفي العطلات السنوية وإزالة المعوقات التي تحول دون مشاركة الطالبات في الأنشطة المدرسية والجامعية؛

تعزيز الخدمات للسجينات

- تقديم الرعاية الصحية اللازمة للسجينات، خاصةً كبار السن منهن؛
- تسهيل إجراءات رؤية السجينات لأبنائهن خاصةً لمن لديهن أبناء أقل من ١٥ سنة؛
- حملات تثقيفية لتغيير نظرة المجتمع نحو السجينات وتشجيعه على تقبلهن وإدماجهن في المجتمع مرة أخرى بعد أدائهن للعقوبة؛

مواجهة مشكلة الغارمات

- تطبيق مدخل وقائي للحد من مشكلات الغارمات لتوعيتهن بحقوقهن ومسئولياتهن القانونية لتلافي تبعات تعثر المشروعات نتيجة للاقتراض غير المدروس.

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

المحور الرابع: الحماية

الوضع الحالي

تُلزم المادة ١١ من الدستور المصري الدولة «بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل» و«بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً». وتمثل حماية المرأة من كافة أشكال العنف حجر الزاوية في جهود تمكين المرأة. فبالإضافة إلى ما يشكله العنف من امتهان لكرامة المرأة والفتاة، فإنه غالباً ما يشكل كذلك عائقاً أمام قيامها بدورها في المجال العام، وفي كثير من الأحيان فإن تعرض المرأة للعنف أو مجرد الخشية من تعرضها للعنف قد يحول بينها وبين العمل أو يحول بينها وبين ممارسة حقها في المشاركة السياسية.

ولا يقتصر العنف على المجال العام فقط والذي يشهد تعرض كثير من النساء للتحرش بأنواعه وإنما يشمل أيضاً العنف الممارس في مجال العمل والذي تضطر بعض النساء للتغاضي عنه لحاجتها الماسة إلى العمل. كما أن العنف يمارس أيضاً في الإطار الأسري ويتمثل في ختان الإناث وفي الزواج المبكر وفي التعامل العنيف الذي يمارس من قِبَل الزوج أو أحد أفراد الأسرة والذي يمر بلا عقاب حفاظاً على العلاقات الأسرية، كما تُحرم بعض النساء من الحصول على كامل حقها الشرعي في الميراث.

وعلى الرغم من وجود حاجة إلى زيادة البرامج التي تدعم المرأة التي تتعرض للعنف والإيذاء بأنواعه، إلا أن عدم الإقبال على الاستفادة من هذه الخدمات يرجع في كثير من الأحيان إلى عدم معرفة المرأة التي تتعرض للإيذاء بتوافر مثل هذه الخدمات، وهو ما يتطلب مزيد من التعريف بهذه الخدمات.

وتشير نتائج الدراسات التي أُجريت في مصر مؤخراً إلى تعرض ٧,٩ مليون سيدة سنوياً لعنف من قبل الزوج أو الخطيب أو أفراد في دائرة معارفها أو من غرباء في الأماكن العامة، وفي عام ٢٠١٤ بلغت التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة حوالي ٢,٢ مليار جنيه.

شكل (٣) التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة

التحرش: يعد التحرش الجنسي من الظواهر التي استجدت على المجتمع المصري في السنوات الأخيرة، وتشير البيانات إلى أن ٢,٥ مليون سيدة قد تعرضن للتحرش في السنة السابقة لمسح التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة (٢٠١٥)، لتصل التكلفة الاقتصادية للتحرش في الأماكن العامة سنوياً إلى ٥٧١ مليون جنيه. وبين المسح أن ٦,٦٪ من السيدات تعرضن للتحرش في المواصلات العامة و٩,٦٪ تعرضن له في الشارع و١,٣٪ تعرضن له في المؤسسات التعليمية و٣,٧٪ تعرضن له في أماكن العمل. وللحد من هذه الظاهرة يتطلب الأمر تشديد عقوبة فعل التحرش.

العنف الأسري: على عكس المتوقع وجد مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي أن أغلب العنف لا يحدث في المحيط العام، بل إن أعلى معدلات العنف تواجهها المرأة في بيتها، في المكان الذي تأمن إليه، إذ أفادت النساء اللاتي تعرضن لأى نوع من أنواع العنف في العام السابق لمسح عن التكلفة الاقتصادية للعنف بتعرضهن لعنف على يد الزوج أو الخطيب بنسبة ٢٣,٨٪، وفي الأسرة أو البيئة المحيطة بنسبة ٢٣,٤ ٪، في مقابل ١٣٪ فقط تعرضن للعنف في الأماكن العامة[٢١]. وتشير البيانات إلى أن ٢٥٪ من السيدات اللاتي سبق لهن الزواج قد تعرضن لعنف جسدي من قبل الزوج و١٩٪ تعرضن لعنف نفسي من قبل الزوج و٤٪ تعرضن لعنف جنسي من قبل الزوج[٢٢]. ولم تطلب معظم النساء اللاتي تعرضن للعنف من قبل أفراد العائلة أو البيئة المحيطة خدمات ولم يستعن بالسلطات الرسمية للحماية من العنف، كما لم تتلقى سوى ٥٪ فقط من النساء اللاتي تعرضن لعنف من قبل أفراد العائلة أو البيئة المحيطة خدمة صحية.

شكل (٤) التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة

(٢١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥، مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
(٢٢) المسح السكاني الصحي ٢٠١٤، الزناتي ومشاركوه، مصر ٢٠١٤.

الزواج المبكر: يُعد الزواج المبكر أحد أنواع العنف التي تواجه الفتاة المصرية حيث إنه يحرم الفتاة من حقها في التعليم ويؤثر بالسلب على قدرتها على المشاركة الاقتصادية كما أنه يرتبط بمشكلات نفسية وصحية خطيرة قد تعرض حياتها للخطر نتيجة للحمل والإنجاب المبكر. وتشير بيانات تسجيل الزواج والطلاق إلى أن الزواج المبكر يرتبط بارتفاع نسبة الطلاق خلال الخمس أعوام الأولى من الزواج. وتشير نتائج مسح التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة إلى أن ٢١٪ من السيدات في فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة تزوجن قبل بلوغ سن ١٨ سنة. ومن الجدير بالذكر أن المادة ٨٠ من الدستور تلزم الدولة بالعمل على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل الذي تحدده بكل من لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر، وهو ما يمنع ضمنياً زواج القاصرات. وقد اعتمدت مصر في ٢٠١٥ الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر ٢٠١٥-٢٠٢٠ والتي تستهدف خفض نسب الزواج المبكر بحلول عام ٢٠٢٠ إلى نصف المستوى المشاهد في ٢٠١٥.

ختان الإناث: على الرغم من أن القانون المصري يُجرم ختان الإناث منذ عام ٢٠٠٨ إلا أن هذه العادة مازالت تمارس، فنتائج المسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤ توضح أن حوالي ٩٢٪ من السيدات اللاتي سبق لهن الزواج وتتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة تم ختانهن، كما أن ٥٦٪ من الفتيات أقل من ١٩ سنة يتوقع ختانهن قبل بلوغ عمر ١٩ سنة. ويعتبر الختان شكل من أشكال العنف ضد المرأة يترك أثره الجسدي والنفسي على السيدات طوال حياتهن. ويؤيد أكثر من نصف المصريين إجراء الختان للإناث معتقدين أنه متطلب ديني. ويزداد التحدي الذي تواجهه مصر للقضاء على هذه الظاهرة إذا علمنا أن حوالي ثلاثة أرباع عمليات الختان يتم إجراؤها بواسطة طبيب، في الوقت الذي يعتبر الأطباء من ضمن الفئات المنوط بها التوعية بأضرار الختان ومناهضته. ولقد أقر مجلس النواب مؤخراً تعديلات قانونية لتغليظ العقوبة على جريمة ختان الإناث، تُعرِّف التهمة في متن القانون، وتجرم فعل ختان الإناث والشروع فيه، كما ترفع التهمة من مستوى الجنحة إلى الجناية، وتُغلظ العقوبة إلى السجن من سنتين إلى ثلاث سنوات بعد أن كانت من ثلاثة أشهر إلى سنتين، وتُزيد الغرامة لتبلغ ما بين عشرة آلاف جنيه وخمسين ألف جنيه بعد أن كانت بين ألف وخمسة آلاف جنيه، وإذا نشأ عن فعل الختان عاهة مستديمة تكون العقوبة السجن المشدد، وإذا نتج عنه وفاة المجني عليها تكون العقوبة السجن المؤبد.

الأحوال الشخصية: قوانين الأحوال الشخصية التي تنظم الزواج والطلاق ونفقة وحضانة الأطفال تهم المرأة بصفة خاصة لما لها من أثر كبير على استقرارها العائلي والنفسي وعلى الحفاظ على حقوقها وكرامتها. وقد حدد قانون ١٠٠ لعام ١٩٨٥ أهم شروط عقد الزواج لضمان التراضي والتكافؤ وحدد شروط توثيق الزواج لحماية حقوق الطرفين. وفيما يخص نهاية العلاقة الزوجية، بلغ إجمالي حالات الطلاق خلال عام ٢٠١٥ نحو ٢٠٠ ألف

حالة بزيادة قدرها ٢٠ ألف عن عدد الحالات المسجلة في عام ٢٠١٤. وتقع أعلى نسبة طلاق في الفئة العمرية ٣٠ إلى ٣٥ سنة بنسبة ٢٠٪ من إجمالي حالات الطلاق[٢٣]. وبلغت الطلبات المتعلقة بخلاف حول نفقة الأطفال ٨٢٪ من إجمالي الطلبات المقدمة لمكتب تسوية المنازعات بمحاكم الأسرة خلال السنوات ٢٠٠٧ - ٢٠١١[٢٤].

وعلى الرغم من أن محاكم الأسرة أُنشئت في مصر بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ كأول محاكم متخصصة للنظر في المنازعات التي تنشأ بين أفراد الأسرة، ولتسوية الخلافات القانونية حول الطلاق، وحضانة الأطفال ومدفوعات النفقة، تواجه الكثير من المطلقات صعوبة في الإلمام بالمواد والنصوص القانونية ذات الصلة نتيجة تعدد القوانين المنظمة لشئون الأسرة، ولا تزال أسر مصرية كثيرة تعاني من طول مدة إجراءات التقاضي والبطء في تنفيذ الأحكام القضائية في قضايا الأسرة. وبسبب عدم وجود الضمانات الكافية لا تحصل المرأة في كثير من الأحيان بشكل منتظم على نفقة صغارها بسهولة وفي آجال مناسبة، فضلاً عن ضآلة قيمة النفقة التي عادةً ما تقضي بها المحاكم وعدم مناسبتها لمواجهة نفقات الأسرة.

المرأة المعيلة: يختلف تعريف المرأة المعيلة من مسح إلى أخر مما يؤدى إلى اختلاف النسب التي يظهرها كل مسح، فيشير المسح السكاني الصحي لمصر عام٢٠١٤ إلى أن النساء تترأسن ١٣٪ من الأسر المعيشية في مقابل ٨٧٪ من الأسر المعيشية يرأسها رجال. وكانت الأسر التي ترأسها سيدة أكثر شيوعاً في الحضر مقارنةً بالريف. حيث كان رب الأسرة في١٦٪ من الأسر في الحضر سيدة مقارنةً بحوالي ١١٪ من الأسر في الريف. ووفقًا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للعام ٢٠١٢/٢٠١٣ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، بلغت نسبة الأسر التي تعولها سيدات ١٧,٨٪ من إجمالي أسر العينة، وبلغ متوسط حجم الأسرة التي تعولها سيدات ٣ أفراد. وتشير الدراسات إلى أن معظمهن يعملن في القطاع غير الرسمي علاوةً على أنهن تفتقدن التأمينات والتعويضات والرعاية الصحية. ووفقاً للمادة ١٧ من الدستور تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، وهو ما يشمل المرأة المعيلة، وقد ألزم الدستور الدولة بتوفير الرعاية لها بنص المادة ١١. ويعد برنامج تكافل وكرامة البرنامج الرئيسي الذي نفذته مصر في السنوات الأخيرة لتقديم دعم مالي مشروط للأسر الفقيرة وبالأخص للأسر التي ترأسها نساء، وتخطى عدد الأسر التي تمت تغطيتها بالبرنامج ١,٥ مليون أسرة بنهاية عام ٢٠١٦[٢٥].

(٢٣) نشرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(٢٤) دراسة قانون الأحوال الشخصية في مصر والتعديلات المقترحة عليه - المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ٢٠١٤.

(٢٥) وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٦.

شكل (٧) الهدف العام والأهداف التفصيلية لمحور الحماية

جدول (٤) مؤشرات قياس الأثر لمحور الحماية

مؤشرات قياس الأثر	السنة	القيمة المرصودة	المستهدف في ٢٠٣٠
نسبة الإناث (٢٠-٢٩) اللاتي تزوجن قبل سن ١٨ سنة	٢٠١٤	١٨٪(ح)	١٪
نسبة الإناث المتزوجات/سبق لهن الزواج (٢٠-٢٩) اللاتي انجبن قبل العشرين	٢٠١٤	٢٤٪(ح)	٠٪
نسبة الإناث اللاتي تعرضن للتحرش خلال السنة السابقة	٢٠١٥	١٣٪(ى)	٠٪
نسبة السيدات (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج اللاتي تم ختانهن	٢٠١٤	٩٢٪(ح)	٥٥٪
نسبة الفتيات أقل من ١٩ سنة المتوقع ختانهن	٢٠١٤	٥٦٪(ح)	١٠٪
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جسدي من قبل الزوج	٢٠١٤	٢٥,٢٪(ح)	٠٪
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف نفسي من قبل الزوج	٢٠١٤	١٨,٨٪(ح)	٠٪
نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جنسي من قبل الزوج	٢٠١٤	٤,١٪(ح)	٠٪

تدخلات من أجل حماية المرأة المصرية

القضاء على التحرش الجنسي

- تفعيل القوانين الرادعة ضد التحرش بالمرأة والذي يمتهن كرامتها؛
- نشر قوات الشرطة النسائية التي تعمل على رصد ومنع حالات التحرش بصورة أكبر في مناطق التجمعات؛
- تعزيز استخدام المرأة التي تتعرض للتحرش لحقها القانوني في ملاحقة المتحرشين وزيادة الدعم المقدم لها في أقسام الشرطة؛
- التوسع في وتفعيل المبادرات التي تعمل على التوعية ضد التحرش الجنسي بكافة أشكاله،

وإدماج منظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز الشباب في مبادرات التوعية ضد التحرش؛

- تضمين موضوعات تنشر ثقافة تقبل واحترام المرأة كشريك أساسي في المجتمع في مناهج التعليم وخاصةً في التعليم الأساسي؛
- مواجهة انتشار الإنتاج الدرامي الذي يشجع على التحرش والعنف ضد المرأة بكافة أنواعه بصورة كبيرة في الدراما المصرية في السنوات الماضية.

تعزيز التنقل الآمن للمرأة

- تشديد الرقابة على التحرش في وسائل المواصلات لما يشكله ذلك من تقييد لقدرتها على التنقل والعمل؛
- مساندة التجارب الريادية لتطبيق النهج الابتكاري لجعل المدن وفضاءاتها العامة آمنة للجميع، وخاصةً للنساء والفتيات، وتعميم التجارب الناجحة في تخطيط المدن الجديدة وتطوير القائمة.

تعزيز حقوق المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية

- تعديل قوانين الأحوال الشخصية بما يحفظ حقوق المرأة ويضمن المصلحة الفضلى للأسرة والطفل، وييسر حصول المرأة على حقوقها كاملة دون تأخير؛
- تطوير كافة محاكم الأسرة بما يتناسب واحتياجات المرأة وخاصةً ذوات الإعاقة، وإنشاء آلية وطنية للتنفيذ الفوري لأحكام النفقة الخاصة بالمرأة ومن في حضانتها؛
- التوسع في إنشاء مكاتب المساعدة القانونية للمرأة الملحقة بمحاكم الأسرة، من أجل ضمان مساندة فعالة لحصول المرأة والأسرة على حقوق ما بعد الطلاق.

حماية المرأة والقضاء على كافة أشكال العنف ضدها

- تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥-٢٠٢٠؛
- إصدار قانون لحماية المرأة والقضاء على كافة أشكال العنف ضدها وتفعيل تطبيقه؛
- تطوير السياسات التي من شأنها خلق بيئة داعمة للمرأة المعنفة في الإبلاغ عن مرتكبي العنف والاستفادة من خدمات الحماية؛
- تنظيم حملات توعية من أجل ترسيخ ثقافة مجتمعية رافضة لكافة أشكال العنف ضد المرأة، ومشجعة للنساء بشكل خاص على عدم السكوت على مرتكبي العنف أو القبول بإفلات مرتكبيه من العقاب، والتواصل مع الجهات المنتجة للدراما السينمائية والتليفزيونية لتشجيعها على تقديم محتوى إعلامي يسهم في تحقيق ذات الغرض.

مكافحة الزواج المبكر وغير المسجل رسمياً

- تفعيل الاستراتيجية القومية لمكافحة الزواج المبكر ٢٠١٠-٢٠٢٠؛
- وضع آلية لإحكام الرقابة على المأذونين الذين يتحايلون على تسجيل الزواج المبكر؛
- توعية الأسر بمخاطر الزواج المبكر على الفتيات وتبعات الزواج غير الرسمي؛
- تشجيع الأسر على استمرار بناتهن في التعليم وتمكينهم من ذلك بالتوسع في مدارس الفصل الواحد والمدارس الصديقة للفتيات.

مناهضة ختان الإناث

- تفعيل الاستراتيجية القومية لمناهضة ختان الإناث ٢٠١٦-٢٠٢٠؛
- تفعيل التشريعات التي تجرم ختان الإناث؛
- توعية المجتمع بأضرار الختان وأنه عادة ليس لها أي مرجعية دينية؛
- تشديد الرقابة والعقوبة على الأطباء لوقف قيام بعض الأطباء بإجراء عمليات الختان.

حماية حق المرأة في الحصول على ميراثها

- وضع القوانين التي من شأنها النص على ضرورة التقسيم الإجباري للتركة عقب وفاة المورث مباشرةً، واعتبار المحاكم مسئولة عن تبليغ كل وريث بنصيبه من التركة؛
- تنظيم حملات توعية لتغيير الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد التي تشجع على حجب الميراث عن المرأة خاصةً في بعض المناطق في صعيد مصر، والتوعية بضرورة طلب المرأة لحقها في الميراث عقب وفاة المورث مباشرةً تفادياً للمشكلات التي تنجم عن طلب الحق في الميراث بعد مدة طويلة من وفاة المورث؛
- تقديم الدعم القانوني للمرأة لمساعدتها على الحصول على حقها عن طريق القضاء الرسمي خاصةً أن المرأة هي الأكثر تأثراً بطول مدة التقاضي وصعوبة إجراءاته.

توفير الخدمات المساندة للمهمشات والمعيلات والغارمات

- إعادة النظر في منظومة الدعم بصورة تكفل توجيه الدعم للسيدات الأكثر احتياجاً والأسر التي ترأسها إمرأة؛
- التوسع في برنامجي تكافل وكرامة لما يمكن أن يحققاه من إنجاز لتمكين النساء المعيلات، ومد مظلتهما للنساء المهمشات في كافة أنحاء الجمهورية؛
- رفع كفاءة دور وحدات الخدمات الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي في تقديم الخدمات للسيدات المهمشات.

تعزيز قدرة المرأة على مواجهة المخاطر المرتبطة بالبيئة والتغير المناخي والاستهلاك غير المستدام

- توعية النساء -خاصةً اللاتي تعملن في الزراعة- بكيفية اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أزمات السيول وغيرها من نواتج التغيرات المناخية؛
- اتخاذ الإجراءات التي تحمي الإناث من الأخطار البيئية بكافة أنواعها وغيرها من نواتج التغيرات المناخية؛
- توفير التكنولوجيا الابتكارية الملائمة والتمويل للنساء للانخراط في الصناعات الصديقة للبيئة مثل مشروعات تدوير النفايات، والزراعة العضوية، وإنتاج الغاز الحيوي والطاقة البديلة؛
- توفير التدريب والتمويل للنساء في مناطق المحميات للاستفادة من الأنشطة الاقتصادية القائمة على الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك إنتاج المنتجات العطرية والأعشاب، وأنشطة السياحة البيئية؛
- التوسع في التدخلات التي تكرس ثقافة ترشيد الاستهلاك، وتشجع النساء على الادخار والاستثمار بدلاً من الاقتراض بغرض الاستهلاك.

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

٧ـ الشركاء في إعداد وتنفيذ الأستراتيجية

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ تعاوناً وثيقاً وتنسيقاً فعّالاً بين عدد كبير من الشركاء والجهات الفاعلة المسؤولة عن تنفيذ برامجها، والمذكور بعضها فيما يلي. وستحدد الخطة التنفيذية للاستراتيجية التدخلات المطلوبة لتحقيق أهداف محاور عمل الاستراتيجية بشكل أكثر تفصيلاً، يحدد الجهات المسؤولة عن كل تدخل، وصلاحياتها، والآفاق الزمنية للتنفيذ بما ييسر عمليات التخطيط المشترك، والتنسيق وإدارة العلاقات ما بين الشركاء.

القائمة التالية تشمل بعضاً من أهم الشركاء ذوي الاسهامات الأساسية في تحقيق أهداف الاستراتيجية:

- السلطة التشريعية، وتشمل أعضاء مجلس النواب، وأعضاء المجالس المحلية؛
- السلطة القضائية، ممثلة في المجلس الأعلى للقضاء، والهيئات القضائية والنيابة العامة؛
- السلطة التنفيذية، بما في ذلك، الوزرات والوزراء المعنيين، والمحافظين، والمجالس القومية، والأجهزة التنفيذية في الوزارات والهيئات المختلفة، ووحدات تكافؤ الفرص بالوزارات؛
- المجتمع المدني بفئاته المختلفة، بما في ذلك، الجمعيات الأهلية، والنقابات، والمراكز البحثية، والهيئات المعنية بقضايا المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، والخبراء والأكاديميين، والإعلاميين، والمثقفين، والفنانين، والرياضيين.

استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY

٨ـ عوامل حرجة لنجاح الأستراتيجية:

الإرادة السياسية والدعم المؤسسي على كافة المستويات

يعد وجود إرادة سياسية حقيقية لتحسين أوضاع المرأة في مصر هو حجر الأساس في تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية بحلول عام ٢٠٣٠. وبالرغم من تجلي هذه الإرادة على المستويات السياسية العليا، وهو ما ظهر في إعلان عام ٢٠١٧ عاماً للمرأة المصرية لتسليط الضوء على قضايا المرأة، إلا أن مستويات الإدارة الأدنى، سواء على المستويات القطاعية (المركزية) والمحلية، لا تبدي ذات القدر من الإرادة والالتزام، إذ كثيراً ما تتخذ قرارات على تلك المستويات لا تخلو من التمييز ضد المرأة. وعلى الرغم من أن المكتسبات التي حصلت عليها المرأة المصرية لا زالت لا تتناسب مع عراقة مصر وتاريخها الإنساني، إلا أن مشاركة عدد من متخذي القرار في المناقشات المتعمقة التي تمت ضمن أنشطة إعداد الاستراتيجية أظهرت مستويات من الاستجابة لا تتناسب مع حجم الجهد المطلوب لتحسين وضع مصر النسبي مقارنة بباقي دول العالم، وهو ما يتطلب مضاعفة الجهد لضمان التزام القيادات المركزية والمحلية بترجمة الإرادة السياسية العليا لتمكين المرأة إلى واقع عملي.

التوسع في تبني نهج التخطيط والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة في مختلف القطاعات

يعد تبني السياسات ونهج التخطيط والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة أحد أكثر الأساليب فعالية لإحداث التغيير الاجتماعي الذي يؤدي إلى تحسين وضع المرأة في حيز الواقع، وذلك عن طريق تخصيص موارد لتنفيذ السياسات والبرامج التي من شأنها تقليل الفوارق بين الجنسين والتخفيف من حدة المعوقات التي تمنع المرأة من الوصول إلى الخدمات العامة. ومن هذا المنطلق يعتبر تحويل الموازنات إلى موازنات برامج وأداء، واعتماد البرامج المقترحة لتحسين وضع المرأة على مؤشرات المتابعة والتقييم المرتبطة بكل برنامج، هو أحد أهم عوامل نجاح الاستراتيجية، إذ أن الطرق التقليدية لإعداد الموازنات عادةً ما تتجاهل الفروق في أوضاع، وقدرات، وأدوار الذكور والإناث في مصر، ولا تتضمن مخصصات واضحة لبرامج تحسين وضع المرأة، إلا فيما يتعلق ببرامج المساعدات المالية والخدمات المباشرة الموجهة للمرأة، وهو ما يُصعِّب متابعة وتحقيق المستهدف من برامج دعم المرأة.

توسيع قاعدة المشاركة لكافة قطاعات المجتمع ذات الصلة

اتساع نطاق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ يتطلب بالضرورة مشاركة واسعة النطاق في تنفيذها من قبل قائمة طويلة من الفاعلين الأساسيين ذوي الصلة، سواء على مستوى السلطات الرئيسية الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية، أومن قبل قطاع الأعمال الخاص أو المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. كذلك يجب أن يتم إشراك المواطنين بصفة عامة في تنفيذ الاستراتيجية، فالمواطنات هن المستهدفات بالاستراتيجية والمواطنات والمواطنين هم أهم شريك في تنفيذها.

الشراكة مع المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني بكافة قطاعاته شريكاً أساسياً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، لما له من انتشار واسع على الأرض ودور هام في تحقيق التنمية المستدامة. لذا تؤكد الاستراتيجية على ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ البرامج والأنشطة التي تتضمنها، وخاصةً الجمعيات الأهلية (أكثر من ٤٠ ألف جمعية مسجلة في مصر) وتحديداً تلك النسبة المحدودة منها التي تلعب بالفعل دوراً مؤثراً في تحسين نوعية حياة المواطن المصري.

المساندة الإعلامية لتعزيز ثقافة احترام المرأة وتثمين قدرتها على المشاركة والقيادة الفاعلة

تستهدف الاستراتيجية تأسيس شراكة فعالة مع كافة وسائط الإعلام وخاصةً مع منتجي المحتوى الإعلامي من أجل الترويج لمقاصدها، ومساندة تنفيذها وتحقيق أهدافها، إذ تضع الاستراتيجية على رأس أولوياتها تعزيز ثقافة احترام المرأة، ومواجهة القيم السلبية التي ترسخ التمييز ضدها، وإحداث تغيير إيجابي في الصورة الذهنية السلبية للمرأة، فالإعلام يلعب دوراً كبيراً في توجيه وعي الجمهور ومن ثم في تشكيل الثقافة المجتمعية. ولا يقتصر اهتمام الاستراتيجية بالإعلام على البرامج الحوارية وبرامج التوعية فقط ولكنه يمتد ليشمل التأثير الأعمق للدراما التليفزيونية والسينمائية، والتي أفرزت في السنوات الأخيرة تأثيرات على المجتمع المصري كان لبعضها أثر سلبي على صورة المرأة في الذهنية الجمعية السائدة.

كفاءة الإطار المؤسسي وآليات التنسيق والمتابعة لتنفيذ الاستراتيجية

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، على اتساع نطاق أهدافها، وتعدد محاور عملها، وتشابك صلاحيات الجهات الفاعلة المسؤولة عن تنفيذ برامجها، وجود إطار مؤسسي قوي يضطلع بمهام التخطيط المشترك، والتنسيق وإدارة العلاقات ما بين كافة الشركاء الفاعلين (بما في ذلك، أجهزة سلطات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص)، وإدارة تنفيذ البرامج وتقييم وصياغة السياسات، وتوجيه البحوث، والمتابعة المستمرة والتقييم الدوري للوقوف على مستويات الإنجاز وتحديد أثر النتائج المحققة، ومن ثم اتخاذ قرارات تقويم المسار. وفي هذا المقام، يضطلع المجلس القومي للمرأة بواقع ولايته حسب الدستور، وباعتباره الجهة المنوط بها تمكين المرأة المصرية، بتأسيس وإدارة الإطار المؤسسي وآليات تنسيق وإدارة تنفيذ هذه الاستراتيجية، فضلاً عن توليه مباشرة بعض المهام التنفيذية المرتبطة بالمتابعة والتقييم.

حساب تكلفة تنفيذ الاستراتيجية بدقة وواقعية

الجزء الثاني من الاستراتيجية والذي سيحدد الخطط التنفيذية لتحقيق أهدافها، ومسئوليات كل الشركاء في التنفيذ، والمستهدفات المرحلية والنهائية المطلوبة من كل شريك، سينتهج كذلك النهج التي تم تطبيقها بنجاح في عدد من البلدان لحساب تكاليف تنفيذ كافة التدخلات المقترحة، ومن ثم تحديد أولويات وخطط التنفيذ بناء على تكلفة وجدوى كل تدخل وإمكانات تدبير التمويل بالتدفقات الزمنية المطلوبة. هذه المقاربة لحساب تكاليف التنفيذ ستوفر أساساً صلباً للتفاوض حول تدبير أو إعادة توجيه المخصصات المطلوبة من الموازنة العامة للدولة، أو الموازنات القطاعية لتمويل التدخلات ذات الأولوية، وستشكل أرضية لدعوة مؤسسات الأعمال والقطاع الخاص للمساهمة في تمويل أنشطة الاستراتيجية، وبالتنسيق مع وزارة التعاون الدولي، ستحدد خارطة طريق لتنسيق مساهمات الهيئات الدولية والجهات المانحة الراغبة في تقديم الدعم للجهود الوطنية للنهوض بالمرأة المصرية.

تأسيس قاعدة معلوماتية وبحثية حول أوضاع المرأة المصرية وسد الفجوات المعلوماتية

تشير تحليلات أوضاع المرأة المصرية، بشكل عام وفيما يخص كل من محاور عمل الاستراتيجية إلى وجود العديد من الفجوات المعلوماتية، سواء على مستوى المؤشرات المطلوبة لمتابعة وضع المرأة المصرية على المستوى القومي أو على المستويات الإدارية الأدنى، أو لتحديد

قيم الأساس التي سيتم متابعة التقدم المحرز على أساسها. لذا يعد تطوير مؤشرات القياس والتوافق حولها، وتجميع وإنتاج وإتاحة البيانات وفقاً لتلك المؤشرات بشكل دوري ومستمر من العوامل الحاسمة لنجاح متابعة تنفيذ الاستراتيجية والتحقق من التقدم نحو تحقيق أهدافها، وتعديل مسارات التنفيذ في حالة عدم تحقق المستهدفات المرحلية. وهنا سيكون للمجلس القومي للمرأة دور حاسم في التنسيق بين الجهات المنتجة للبيانات، وفي تجميع البيانات ونشرها واستخلاص النتائج المترتبة عليها.

كفاءة آليات الرصد من أجل المتابعة والتقييم

تتم عمليات المتابعة والتقييم من خلال إنشاء المرصد القومي للمرأة تحت مظلة المجلس القومي للمرأة، حيث يقوم المرصد بتجميع البيانات والمعلومات حول قضايا المرأة المختلفة، وبناء المؤشرات التي ستستخدم في المتابعة والتقييم، وإعداد تقرير يصدر كل عامين عن حالة المرأة في مصر. كما يقوم المرصد برصد الظواهر الجديدة التي تطرأ على حياة المرأة في مصر وطرحها للمناقشة، كما يرصد تأثيرات القوانين الجديدة على حالة المرأة ويوثق التجارب الناجحة والدروس المستفادة.

تطوير آليات وأدوات للمساءلة حول تنفيذ الاستراتيجية

المساءلة الدورية هي أحد العوامل التي تضمن إحداث السياسات والبرامج التنموية لتأثير مجتمعي إيجابي. وتستلزم المساءلة توزيعاً واضحاً لمسئوليات وصلاحيات ومهام كافة الشركاء، والتوافق حول آليات للمساءلة والمحاسبة المبنية على أدلة ومؤشرات محددة للمتابعة والتقييم. وسيتضمن الجزء الثاني من الاستراتيجية تفصيلاً للخطط التنفيذية ومسئوليات شركاء التنفيذ والمستهدفات المحددة لكل منهم، وآليات التنسيق وأدوات المساءلة والمحاسبة بما يناسب دور كل شريك والمسؤوليات المشتركة عن تنفيذ الاستراتيجية.

WOMEN`S STRATEGY

٩- المتابعة والتقييم

الرصد والمتابعة المبنيين على الأدلة والمؤشرات

تمثل المتابعة والتقييم المبنيين على الأسلوب العلمي حجر الزاوية في تحديد مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الربط الوثيق بين الأهداف العامة والأهداف التفصيلية ومؤشرات قياس تنفيذ هذه الأهداف بشكل منهجي سليم يعتمد على منظومة بيانات دقيقة ومحدثة.

وتنفرد هذه الاستراتيجية بترجمة أهدافها إلى مؤشرات كمية لمتابعة تنفيذ وتقييم التدخلات والسياسات والبرامج المقترحة بناء على المعلومات والقرائن. لذا تم وضع مجموعة من المؤشرات التي ستستخدم في متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية، وتم اقتصار المؤشرات التي ستستخدم في متابعة كل محور من محاور الاستراتيجية على عدد محدود من المؤشرات التي تعكس نتائج السياسات والبرامج التي سيتم تنفيذها حتى لا تتشتت جهود المتابعة في توفير البيانات خاصةً في ظل عدم توافر بعض البيانات على المستويات الإدارية الدنيا، على أن تتضمن الخطط التنفيذية التي سيتم تطويرها في الجزء الثاني للاستراتيجية على مجموعة إضافية من المؤشرات التي تتابع الإجراءات والخطوات التنفيذية على المستوى المحلي. وروعي في نظام المتابعة والتقييم أن يعكس المحاور المختلفة للاستراتيجية، وأن يرتبط بمؤشرات المتابعة وقياس الأثر الخاصة باستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وأهداف التنمية المستدامة التي أعلنتها الأمم المتحدة في ٢٠١٥.

وقد تم وضع مستهدفات كمية لكل مؤشر للتحقيق النهائي بحلول عام ٢٠٣٠، منسوبة إلى قيم الأساس التي تعبر عن الوضع الحالي كما سبق أن أشرنا في كل محور من محاور الاستراتيجية. كما سيتم في الجزء الثاني من الاستراتيجية والخاص بالخطط التفصيلية والمهام التنفيذية، تحديد مستهدفات مرحلية عند نقاط زمنية مهمة خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية (عام ٢٠٢٠، وعام ٢٠٢٥) يتوافق حولها شركاء التنفيذ المعنيين لتكون أساساً للمتابعة والمحاسبة والمساءلة الدورية.

آليات وأدوات المتابعة

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية وجود إطار مؤسسي قوي يعمل على التأكد من تنفيذ الاستراتيجية وتقييم السياسات والبرامج التي سيتم تبنيها لتحقيق أهداف الاستراتيجية. ووفقاً لما سبق، سيضطلع المجلس القومي للمرأة بتأسيس وإدارة الإطار المؤسسي وآليات تنسيق وإدارة تنفيذ هذه الاستراتيجية، فضلاً عن توليه مباشرة بعض المهام التنفيذية المرتبطة بالمتابعة والتقييم.

ويقترح في هذا الصدد التركيز مع التكامل بين مكونات ثلاث رئيسية في الإطار المؤسسي للتنسيق والمتابعة، هي:

- متابعة دورية للاستراتيجية على مستوى مجلس الوزراء: من خلال تخصيص بند على جدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء لمتابعة جهود تنفيذ الاستراتيجية على المستوى القومي، كل ثلاثة شهور، وبحضور رئيسة المجلس القومي للمرأة.
- متابعة دورية للاستراتيجية على مستوى مجلس المحافظين: من خلال تخصيص بند على جدول أعمال اجتماع مجلس المحافظين لمتابعة جهود تنفيذ الاستراتيجية على المستوى المحلي، كل ثلاثة شهور، بحضور رئيسة المجلس القومي للمرأة.
- المتابعة المستمرة من خلال مرصد المرأة المصرية بالمجلس القومي للمرأة: سينشئ المجلس القومي للمرأة ويعزز قدرات مرصداً متخصصاً لأوضاع المرأة المصرية، وسيضطلع هذا المرصد برصد المؤشرات التي تعكس مدى تحقق أهداف الاستراتيجية بشكل دائم يصب في تعزيز عملية المتابعة والتقييم المستندة على القرائن والمعلومات.

وفي هذا الصدد يمكن للمرصد تطوير أدوات للمتابعة ونشر النتائج قد تشمل استحداث بطاقات للتقييم المتوازن للأداء تشمل المستويات القطاعية والمحلية (المحافظات). كما يتم إصدار تقارير حول التقدم نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية يصدر كل عامين، ويعززها تقريران موسعان عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥ يحللان النجاحات والتحديات وأسبابها، ويقترحان سبل تعديل المسار في ضوء هذه الأسباب.

١٠ـ مصادر البيانات:

أ- استطلاع ما بعد التصويت، المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة".

ب- البنك الدولي.

ج- التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين ٢٠١٦.

د الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

هد الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

و- الدستور المصري ٢٠١٤.

ز- الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ح- المسح السكاني الصحي، مصر ٢٠١٤.

ط- كتاب الإحصاء السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ي- مسح التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ك- مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٥، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ل- مسح القوى العاملة ٢٠١٥، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

م- وزارة العدل المصرية.

2030
استراتيجية المرأة
WOMEN`S STRATEGY